«٦»

المشهد الاجتماعي
المناعة الاجتماعية والتصدّعات
في المجتمع الإسرائيلي

بقلم: نبيل الصالح

مدخل

شهد العقد الأول من الألفية الثانية تباطؤاً في سيرورات التحول في الميادين الاجتماعية المختلفة مقارنة بالماضي، حيث سلك المجتمع الإسرائيلي سلوك مجتمع مهاجرين كلاسيكي، لعبت موجات الهجرة الجماعية المتتالية، حتى منتصف سنوات التسعين من القرن الماضي، دورا مركزيا في صياغة هويته. منذ تسعينيات القرن المنصرم، اتضح ان إسرائيل لن تضطر إلى مواجهة عبء سيل من المقتضيات تتطلبه منها هجرة جماعية كبيرة أخرى، حيث ان المجموعة السكانية اليهودية الكبيرة الوحيدة التي بقيت خارج اسرائيل هي تلك التي تعيش في الولايات المتحدة، وليس من المتوقع، في المدى المنظور على الأقل، ان تضطر هذه المجموعة إلى هجرة جماعية أو ان تختار ذلك طواعية. في المقابل، تواصلت هجرة اليهود إلى إسرائيل ولكن بأعداد صغيرة سنويا، ليس من شأنها ان تترك أثرا على شكل المجتمع الآخذ في الاستقرار.

تسعى إسرائيل في ظل هذه الأوضاع، إلى التحول من مجتمع مهاجرين غير متجانس، على جميع الأصعدة، إلى مجتمع تغلب عليه صفات المجتمع «الأصلاني» المتجانس رغم تعدد ثقافاته، مجتمع متكافل اجتماعيا، حداثي، لا تشكل فيه الانتماءات الاثنية والدينية العصب الأهم والأبرز في صياغة هويته، مجتمع يسعى إلى التمثّل بالمجتمعات الغربية ويحسب نفسه عليها كي ينأى عن المجتمعات العربية المجاورة، مجتمع يتجاوز ظروف تشكله الأساسية كواقع استعماري ويدفع باتجاه تصالح مواطنيه مع الماضي للتمكن من التطور بشكل طبيعي قدر الامكان، مجتمع يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

تسعى إسرائيل في ظل هذه الأوضاع، إلى التحول من مجتمع مهاجرين غير متجانس، على جميع الأصعدة، إلى مجتمع تغلب عليه صفات المجتمع «الأصلاني» المتجانس

من ناحية ثانية يمكن ان نجزم بأن عدم اضطرار اسرائيل إلى استيعاب موجات كبيرة من هجرة اليهود، الذين يأتون عادة في أعقاب أزمات سياسية واقتصادية في البلدان التي أتوا منها ما يتطلب من الدولة إنفاقا كبيرا لضمان رفاهيتهم، يتيح للنخب الاسرائيلية الجديدة ان تسرع وتيرة انتقالها بعيدا عن سياسات الرفاه نحو النيوليبرالية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ونحو تقليص الانفاق الحكومي ومسؤولية الدولة تجاه الفئات الفقيرة، إضافة إلى تراجع الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وإذ تعتبر الحكومة الاسرائيلية الأخيرة ان سياستها الاقتصادية قد حمت الاقتصاد الاسرائيلي من كوارث الأزمة الاقتصادية الأخيرة على الأقل، لا بد ان ننتبه إلى أن هذه السياسة تحاول التستر على حالة من الثبات النسبي في المستوى المرتفع من الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة في مجالات مختلفة مثل الدخل، خدمات الصحة، التعليم، كما أنها تؤدي إلى العجز في محاولات تقليص الفقر.

ويترك تباطؤ سيرورات التحول الأساسية المذكورة آنفا أثره على مظاهر اجتماعية مهمة عديدة مثل استقرار مصادر التغيير في الميزان الديمغرافي وعلى خارطة التصدعات الاجتماعية في المجتمع. ومن الطبيعي أن تؤثر هذه التغييرات والآثار على النقلات الفجائية في مستوى المناعة الاجتماعية للمواطنين، فالاستقرار النسبي في التغيرات الاجتماعية يضفي نوعا من الإطمئنان والثقة تجاه المستقبل الفردي والجماعي، وهما شأنان مركزيان في قياس مستوى المناعة الاجتماعية، كما سنرى لاحقا.

في فصل المشهد الاجتماعي من هذا التقرير الاستراتيجي سنحاول فهم انعكاس تباطؤ سيرورات التغيير على ثلاثة مجالات اجتماعية مهمة هي المناعة الاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي والتغيير الحاصل على طبيعة التصدعات الاجتماعية وضائقة الفقر.

الثابت والمتغير في مستوى المناعة الاجتماعية في إسرائيل

ينطلق بحث المناعة الاجتماعية من الفرضية القائلة ان المجتمع عامة هو الوحدة التي يجب ان تبحث عند مجابهة الصعوبات الاجتماعية الطارئة، والمجتمع الذي يتمتع بمناعة عالية هو ذلك الذي يبدي قدرة على الصمود وعلى التعافي بسرعة والتخلص من آثار الأزمة التي واجهته. يتطرق قياس المناعة الاجتماعية الجماعية عادة إلى ثلاثة مركبات أساسية: المقاومة، التعافي والقدرة على العمل الخلاّق للخروج من الأزمات والعودة إلى الحياة الطبيعية، على الرغم من التهديدات والتبعات القاسية.

يرتبط مفهوم المناعة الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي في اسرائيل وهذا ما يبقيه شأنا جاذبا للاهتمام. وليس غريبا ان تكتسب دراسة المناعة الاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي أهمية كبيرة وتستدعي اجراء استطلاعات دورية وتقارير سنوية، يخصص لأحدها مؤتمر سنوي دوري يحمل اسم مدينة «سديروت» الجنوبية. ويلاحظ ان المصطلحين «مناعة اجتماعية» و «مناعة وطنية» أصبحا شائعين في الخطاب اليومي الإسرائيلي بشكل كبير، خاصة في فترات الأزمات. ولعل أبرز برهان آني على ذلك هو جو الحداد المصحوب بسلوك «انتحاب جماعي»، على المستويين الشعبي والرسمي، في أعقاب حريق الكرمل الأخير، فقد شهدت هذه الفترة الكثير من النقاشات في وسائل الاعلام حول المناعة، إذ أعاد هذا الحريق إلى الذاكرة الجماعية أجواء حرب لبنان الأخيرة (تموز- آب ٢٠٠٦) من باب السؤال: ماذا كان سيكون مصير مناطق شاسعة في اسرائيل لو أن الصواريخ أدت إلى حرائق شبيهة؟

يرتبط مفهوم المناعة الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي في اسرائيل وهذا ما يبقيه شأنا جاذبا للاهتمام

ومن المعروف في أوساط باحثي موضوع المناعة الاجتماعية ان لارتفاع درجات التهديد الحياتي أثر بالغ على مناعة المجتمع، على الصعيدين الفردي والجماعي، بحيث ان استمرار ظروف الخطر العيني من ناحية، أو تواصل الشعور بالخطر وانعدام اليقين تجاه المستقبل، يقودان إلى انخفاض ملحوظ في مستوى هذه المناعة.[١] ومن المعروف ان فترة حرب لبنان الأخيرة والأشهر التي تلتها شهدت انخفاضا جديًا في مستوى المناعة الاجتماعية الاسرائيلية حيث دلّت مؤشرات المناعة على تدهور حاد.[٢] أضف إلى ذلك إلى انه من الطبيعي أن تؤثر عوامل طارئة، تقل في دراماتيكيتها عن الحرب أو الكوارث الطبيعية، على مستوى المناعة الاجتماعية لأي مجتمع كان، لا سيما وان مقياس المناعة الاجتماعية ليس مفصولا عن المناعة الشخصية للأفراد، على مركباتها المختلفة.[٣]

أجري استطلاع فحص مستوى المناعة الاجتماعية في اسرائيل لسنة ٢٠١٠[٤]، على خلفية أحداث مهمة مثل تعثّر المفاوضات مع الفلسطينيين وانتهاء فترة تجميد بناء المزيد من المستوطنات، وما نتج سياسيا عن ممارسات العنف ضد أسطول الحرية.[٥] كما تزامن الاستطلاع مع الكشف عن عدد من قضايا الفساد الرسمي مثل قضية «هولي لاند»[٦] في القدس وبداية محاكمة إيهود أولمرت رئيس الحكومة السابق لتورطه في قضايا فساد،[٧] ووثيقة غالانت،[٨] رئيس هيئة الأركان العسكرية الإسرائيلية «المنتظر». ولو أجري الاستطلاع في وقت متأخر من السنة، في أعقاب حريق أحراش الكرمل وادانة رئيس دولة اسرائيل السابق موشيه قصاب بعدد من حالات الاغتصاب والتحرش، لكان ممكنًا ان تأتي النتائج مختلفة إلى حدّ ما بسبب الأثر الذي خلفه الحدثان على

ان المصطلحين «مناعة اجتماعية» و «مناعة وطنية» أصبحا شائعين في الخطاب اليومي الإسرائيلي بشكل كبير، خاصة في فترات الأزمات

الروح الجماعية في اسرائيل، كما انعكس ذلك في مقالات أبرز المحللين والمختصين، وفي احتجاج أوساط واسعة على الفشل في التغلب على الحريق المذكور، الذي حصد أرواح ٤٤ شخصا.

يفحص استطلاع مقياس المناعة الاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي، المناعة الاجتماعية بالاعتماد على المعطيات التي يتم استقصاؤها بشأن[٩] عدد من من العناصر أو الأبعاد المختلفة مثل:

- الانتماء والتكتل. ويتناول شعور المواطنين بالانتماء لدولتهم. ويفحص ذلك بواسطة رصد التصرفات التي تتراوح بين الاعتزاز القومي من ناحية وبين الرغبة في الهجرة من ناحية ثانية مرورا بمشاعر التضامن والتطوع والشعور بالأمان وغيرها.
- البعد الاقتصادي للحياة اليومية، وهو يتناول قضايا تتعلق بالفقر والقدرة على العيش بمستوى حياة لائق، والأمن الغذائي وما إلى ذلك.
- الحقوق الاجتماعية وامكانية التمتع بها. مثل الحق في شروط عمل لائقة وعادلة، الحق في السكن بظروف إنسانية، الحق في العلاج وحق الأولاد في التعليم.
- ضمان التشغيل. ويتعلق بمكان العمل المضمون والدائم. والخوف من البطالة أو الانتقال إلى العمل الجزئي نتيجة الظروف الاقتصادية.
- الثقة بالمؤسسات العامة التي تدير حياة المجتمع مثل القضاء، التأمين الوطني، الشرطة الخ. . .
- الفساد المؤسساتي، ويتناول شعور الجمهور ازاء أداء المؤسسات العامة ونقاوة أصحاب المناصب الحكومية وشفافيتهم.
- وفي سياق متصل، يعتقد أبرز باحثي موضوع المناعة الاجتماعية والوطنية في اسرائيل، البروفسور جابي بن دور، من جامعة حيفا، أن أهم مركبات المناعة التي يجدر فحصها، عبر مؤشرات تختلف حسب الضرورة، هي منسوب الانتماء الوطني، ومستوى التفاؤل ودرجة الانخراط الاجتماعي ومستوى الثقة بالمؤسسات السياسية والجماهيرية، وجميعها تشكل الاطار الاجتماعي الواسع الذي يفترض به أن يضمن الأمن والشعور بالانتماء والهوية الجماعية. هذا مع العلم ان التغييرات التي طرأت على ميول المواطنين الاسرائيليين من حيث التأكيد على الفردانية والنجاح الاقتصادي الفردي والابتعاد عن القيم الجماعية والوطنية قد غيّرت إلى حدّ ما مفاهيم المناعة الاجتماعية، لكنها لم تلغ الاهتمام بالشأن العام،[١٠] ولم تغيّب مركزية القضايا الوطنية الجماعية في مقاييس المناعة.

- في مضمار الانتماء والتكتل، الذي يفحص عبر المواقف من عدة معايير أهمها مستوى الفخر والاعتزاز بالدولة وتقييم مستوى دفاع الدولة عن المواطن وعائلته، يستدل من النتائج ان ثمة تراجعا مقارنة بنتائج السنة المنصرمة ٢٠٠٩، حيث ان ٥٥٪ من المستجوبين عبّروا عن فخرهم واعتزازهم بالدولة في ٢٠١٠ مقابل ٦٢٪ في ٢٠٠٩. كذلك الأمر بالنسبة لمعيار دفاع الدولة عن المواطن وعائلته إذ أن النسبة في العام الحالي ٥٠٪ مقابل ٥٣٪ في ٢٠٠٩. أما عن علاقة الوضع الاقتصادي الاجتماعي بمستوى الاعتزاز بالدولة، فيبدو ان العامل الاقتصادي ما زال أحد العوامل المقلقة التي تقلص من درجة الاعتزاز، كما في سنوات سابقة. في هذ الشأن أجاب ٣٩٪ فقط من المشاركين في الاستطلاع ان الدولة تضمن لأبنائهم مستقبلا أفضل، في حين اعتبر الباقون ان الدولة غير قادرة على ذلك أو ان بمقدورها ذلك بدرجة محدودة فقط. ولم يأت مقياس المناعة الأخير بأي جديد بالنسبة لرغبة الاسرائيليين في مواصلة حياتهم في إسرائيل فيما لو توفرت لهم القدرة على العيش في بلد آخر، على الرغم من الأوضاع السائدة في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. ولا تختلف النتائج أيضا في موضوع اعتبار اسرائيل المكان الأفضل للعيش بالنسبة لليهود (٦٩٪).
- أما بالنسبة للمواضيع التي تقلّص من مستوى الاعتزاز بالدولة أو تصعّب على المواطنين الاعتزاز بها فيظهرها الجدول رقم ١، حسب درجة التأثير.

٥٥٪ من المستجوبين عبّروا عن فخرهم واعتزازهم بالدولة في ٢٠١٠ مقابل ٦٢٪ في ٢٠٠٩

جدول رقم ١: المواضيع التي تصعب على المواطنين الاعتزاز بدولة إسرائيل ودرجة تأثيرها [١١]

المواضيع	إلى أية درجة يصعّب عليك هذا الموضوع الاعتزاز باسرائيل				
	لا يصعّب	يصعّب إلى حدّ ما	يصعّب	اجابات أخرى	المجموع
١) العنف في المجتمع	٩٪	٨٪	٨١٪	٢٪	١٠٠٪
٢) فساد قادة النظام	١٤٪	١٢٪	٧٢٪	٢٪	١٠٠٪
٣) الفقر والفجوات بين الفقراء والأغنياء	١٤٪	١٤٪	٧٠٪	٢٪	١٠٠٪

أجاب ٣٩٪ فقط من المشاركين في الاستطلاع ان الدولة تضمن لأبنائهم مستقبلا أفضل، في حين اعتبر الباقون ان الدولة غير قادرة على ذلك أو ان بمقدورها ذلك بدرجة محدودة فقط

٤) الصراع المتواصل ضد الفلسطينيين	٪١٤	٪١٥	٪٦٩	٪٢	٪١٠٠
٥) فقدان الأمن في مجال المستقبل المهني	٪١٦	٪٢٣	٪٥٧	٪٤	٪١٠٠
٦) التهرب من الخدمة العسكرية الالزامية	٪٢١	٪١٩	٪٥٧	٪٣	٪١٠٠
٧) العلاقات بين المتدينين والعلمانيين	٪١٨	٪٢٤	٪٥٦	٪٢	٪١٠٠
٨) القطيعة مع القيم والتقاليد اليهودية	٪٢٥	٪١٨	٪٥٢	٪٥	٪١٠٠
٩) فك الارتباط مع قطاع غزة	٪٣٢	٪١٣	٪٥١	٪٤	٪١٠٠
١٠) العلاقة مع العرب داخل اسرائيل	٪٣٠	٪٢٨	٪٣٧	٪٥	٪١٠٠

الموضوعان اللذان احتلا الموقع الأول والثاني من حيث العوامل التي تقلق المواطنين الاسرائيليين وتقلص من مستوى اعتزازهم بالدولة هما الموضوعان نفسهما اللذان احتلا الأهمية نفسها في استطلاع مقياس المناعة في السنوات الأربع الأخيرة، وهما العنف في المجتمع وفساد قادة النظام

يبين لنا هذا الجدول ان الموضوعين اللذين احتلا الموقع الأول والثاني من حيث العوامل التي تقلق المواطنين الاسرائيليين وتقلص من مستوى اعتزازهم بالدولة هما الموضوعان نفسهما اللذان احتلا الأهمية نفسها في استطلاع مقياس المناعة في السنوات الأربع الأخيرة، وهما العنف في المجتمع وفساد قادة النظام. ويأتي في المكان الثالث موضوع الفقر والفجوات بين الشرائح الاجتماعية المختلفة. وليس غريبا ان تواصل هذه المواضيع جذب الاهتمام في ظل المعطيات الاحصائية الرسمية بشأن تفاقم هذه الظواهر ومدى انتشارها جغرافيا، ما يجعل منها أمرا يهدد الأمن الشخصي لجميع المواطنين، اضافة إلى آثارها على المجتمع برمّته (انظروا لاحقا عن ضائقة الفقر).

ويبدو من مقارنة نتائج تقرير سنة ٢٠١٠ بمعطيات السنة الماضية انه على الرغم من مواصلة احتلال موضوع الفساد للدرجة الثانية من حيث التأثير على انخفاض مستوى الاعتزاز بالدولة الاّ ان ثمة انخفاضا في نسبة الذين يعتبرونه أمرا يصعب الاعتزاز، من (٨٠٪ في ٢٠٠٩ إلى ٧٢٪ في ٢٠١٠). كذلك، لوحظ انخفاض أيضا في مجال اعتبار فقدان الأمن المهني (٦٪-) والتهرب من الخدمة العسكرية الالزامية (٣٪-)،[١٢] والمعاملة الرسمية للعرب داخل إسرائيل (١٠٪-) عوامل تصعب الاعتزاز بالدولة. من ناحية ثانية طرأ ارتفاع على اعتبار المواضيع التالية تثقل على اعتزاز الإسرائيليين بدولتهم: علاقة المتدينين بالعلمانيين (٧٪+)، الفقر والفجوات (١٪+)، القطيعة مع القيم والتقاليد اليهودية (٥٪+)، وموضوع فك الارتباط مع قطاع غزة (١٤٪+).

ويقدر التقرير ان الارتفاع الكبير في الموضوع الأخير نابع من حقيقة تجميد البناء في المستوطنات والعودة إلى المباحثات مع الفلسطينيين قبل فترة اجراء الاستطلاع .

الارتفاع في اعتبار موضوع العلاقات بين المتدينين والعلمانيين كمؤثر سلبي على الاعتزاز بالدولة

أما بخصوص الارتفاع في اعتبار موضوع العلاقات بين المتدينين والعلمانيين كمؤثر سلبي على الاعتزاز بالدولة مقارنة بالسنة الماضية ٢٠٠٩ (٧٪+)، فيبدو انه ناتج عن بعض الحالات التي شهدت توترا مباشرا بين الجمهورين على خلفيات لا تنفك توتر العلاقات بينهما على نحو دوري، مثل موقف المتدينين المعادي لمحكمة العدل العليا الاسرائيلية،[١٣] والنقاشات المتعلقة بتجنيد الشبان من اليهود المتزمتين (الحريديم)،[١٤] أو التشدد في ما يخص النساء وقضايا الأحوال الشخصية،[١٥] وانتهاء بالخلافات التي حصلت بعد تنازل الحكومة بشأن مخصصات تدفع لطلاب المعاهد الدينية المتزمتة، نزولا عند الضغوط التي مارستها الأحزاب المتدينة الشريكة في الائتلاف،[١٦] وقضايا أخرى عديدة .

أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي للحياة اليومية كأحد مركبات المناعة الاجتماعية فقد تبيّن من معطيات سنة ٢٠١٠ ان ٦٠٪ من المستجوبين صرحوا بأن دخل عائلتهم يضمن لهم جودة حياة بمستوى مقبول، في حين قال ٢٦٪ منهم ان دخل عائلاتهم يمكنهم من مستوى حياة يقل بكثير عن مستوى الحياة المقبول. ومن الجدير بالذكر ان هناك ارتفاعاً بنسبة ٦٪ في هذه الفئة مقارنة بتقرير المناعة الاجتماعية في سنة ٢٠٠٩ .

جدول رقم ٢: الشعور حول تأثير وضعك الاقتصادي على مستوى حياتك اليوم (حسب السنة)

استطلاع	هل، حسب رأيك، يوفر لك دخل عائلتك ظروف حياة صعبة أم مريحة				
	مواصلة العيش بصعوبة	العيش بصورة مقبولة	العيش حياة مرفهة	اجابات أخرى	المجموع
٢٠١٠	٢٨٪	٥٠٪	١٨٪	٤٪	١٠٠٪
٢٠٠٩	٢١٪	٤٨٪	٢٤٪	٧٪	١٠٠٪
٢٠٠٨	٢٧٪	٤٩٪	٢٢٪	٢٪	١٠٠٪
٢٠٠٧	٢٥٪	٥٤٪	١٩٪	٢٪	١٠٠٪
٢٠٠٦	٢٧٪	٤٦٪	٢١٪	٦٪	١٠٠٪

صرح ٦٠٪ من المستجوبين بأن دخل عائلتهم يضمن لهم جودة حياة بمستوى مقبول

عدا عن بعض الفروق البسيطة بين النتائج في تقرير المناعة ٢٠١٠ مقارنة بالسنوات الباقية، يمكن القول ان هناك تشابها كبيرا في النتائج من ناحية، كما ان النتائج تدل على حالة من الرضى عن تأمين الحاجات الضرورية والعيش بمستوى حياة مقبول،

ولا شك ان هذا يرفع مستوى المناعة الاجتماعية بشكل ملحوظ.

أما الشؤون التي تقلق المواطنين كثيرا في موضوع البعد الاقتصادي للحياة اليومية والأمن الغذائي فهي، كما في السنة الماضية، تقريبا:

- عدم القدرة على توفير مبلغ من المال للمستقبل – ٤٨٪ قلقون أو قلقون جدا.
- عدم القدرة على تقديم الدعم والعون للأبناء في المستقبل– ٤٧٪ قلقون أو قلقون جدا.
- عدم التمكن من عيش كريم في الشيخوخة – ٤٣٪ قلقون أو قلقون جدا.
- الاعتماد على الآخرين من الناحية الاقتصادية – ٤٣٪ قلقون أو قلقون جدا.
- عدم القدرة على اعالة العائلة في المستقبل – ٤٢٪ قلقون أو قلقون جدا.

بقيت هذه النسب على حالها تقريبا في استطلاعات السنوات الأخيرة، ما يدل على ارتفاع منسوب القلق وفقدان الثقة بشأن المستقبل، وهو ما يجعل الفرد يعيش في جو من التهديد والقلق ويؤثر سلبا على مستوى المناعة الاجتماعية.

أما تدريج العوامل من حيث تأثيرها على الحياة، حسب رأي المستجوبين فجاءت كالتالي:

١. العامل الاقتصادي ٣٦٪
٢. العامل الأمني ٢٣٪
٣. العامل الاجتماعي ١٤٪
٤. الفساد ٩٪
٥. العامل السياسي الدولي ٥٪

لا يوافق ربع حتى ثلث المستطلعين على الادعاء بأن دولة اسرائيل تضمن لمواطنيها مستوى تعليم جيدا (٢٩٪)، العيش حياة كريمة في سن التقاعد (٢٦٪)، ضمان العمل في عمل ثابت (٢٧٪)، توفير ظروف سكن مقبولة وجيدة (٣٠٪).

تدل هذه المعطيات على ان الدولة توفر لمواطنيها قدرة على تحقيق مستوى لائق من الحصول على الحقوق الاجتماعية التي باتت تتساوى في أهميتها مع الحقوق الطبيعية، لا بل انه قد طرأ تحسن على غالبية المعطيات الأساسية حول الشعور بقدرة الحصول على هذه الحقوق والخدمات.[١٧]

ويشكل موضوع الثقة بالمؤسسات العامة في اسرائيل أبرز مركبات مقياس المناعة الاجتماعية جرّاء تسارع وتيرة كشف تورط أصحاب المناصب الرسمية والعامة في قضايا فساد واساءة استعمال الصلاحيات من ناحية، وجرّاء حجم هذه القضايا

وتوزيعها جغرافيا، إذ تكاد لا تخلو منها مدينة أو حتى قرية صغيرة.[18] أضف إلى ذلك انضمام إسرائيل إلى منظمة OECD في سنة ٢٠١٠ وارتفاع مستوى اهتمام الجهات الرسمية بمحاربة ظواهر الفساد المستشري، لا سيما بعد ان شكل هذا الأمر اعتبارا مهما لدى قبول إسرائيل لهذه المنظمة، كما هو الحال بالنسبة لواقع الفقر في الدولة. وقد احتلت اسرائيل، في هذه السنة، الموقع ٢٢ من حيث مستوى الفساد بين دول منظمة OECD الـ ٣٣، عند اجراء التقييم (وقد انضمت أستونيا مؤخرا إلى دول المنظمة)، كما احتلت الموقع الـ ٣٠ من بين ١٧٨ دولة على مقياس الفساد السلطوي الذي تعده سنويا منظمة الشفافية العالمية.[19] ومن الجدير بالذكر انها احتلت الموقع ٣٢ في سنة ٢٠٠٩ والموقع ٣٣ في ٢٠٠٨. ويتضح من مقياس المناعة الاجتماعية لسنة ٢٠١٠ ان ثمة ارتفاعا في درجة الثقة بغالبية المؤسسات وبالأوساط الأخرى التي شملتها الأسئلة، ولكن ليس بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، كما ان تدريج الأجسام من حيث مستوى الثقة لم يتغير أيضا.

احتلت اسرائيل، في هذه السنة، الموقع ٢٢ من حيث مستوى الفساد بين دول منظمة OECD الـ ٣٣، عند اجراء التقييم احتلت الموقع الـ ٣٠ من بين ١٧٨ دولة على مقياس الفساد السلطوي الذي تعده سنويا منظمة الشفافية العالمية

جدول رقم ٣: نتائج استطلاع ٢٠١٠ بشأن الثقة بالمؤسسات مقارنة بمعطيات استطلاعات سنوات سابقة منذ ٢٠٠٦ (حسب التسلسل).[20]

المؤسسات	الزيادة أو النقصان مقارنة بسنة ٢٠٠٩	نسبة المصرحين عن ثقة عالية وعالية جدا				
		٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
١. العائلة والأصدقاء	+١٪	٨٣٪	٨٢٪	٨١٪	٧٦٪	٧٤٪
٢. الجيش وأجهزة الأمن	+٦٪	٦٦٪	٦٠٪	٥٦٪	٤٥٪	٤٠٪
٣. جهاز الصحة	+٥٪	٤٦٪	٤١٪	٤٦٪	٣٣٪	٣٨٪
٤. التأمين الوطني	+١٥٪	٣٤٪	١٩٪	٢٩٪	٢١٪	٢١٪
٥. منظمات اجتماعية	+١٪	٣٢٪	٣١٪	٣٢٪	٢٨٪	٢٧٪
٦. الجهاز القضائي	+٣٪	٣٠٪	٢٧٪	٢٩٪	٢٨٪	٢٥٪
٧. جهاز التعليم	+٦٪	٢٧٪	٢١٪	٢٦٪	٢٠٪	٢١٪
٨. البنك	-٣٪	٢٦٪	٢٩٪	٣٠٪	٢٨٪	٢٥٪
٩. الشرطة	+٥٪	٢٣٪	١٨٪	١٧٪	٢١٪	١٦٪
١٠. السلطة المحلية	+٤٪	٢٣٪	١٩٪	٢١٪	١٤٪	١٦٪
١١. وسائل الاعلام	-١٪	١٩٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٢٪	١٧٪
١٢. الحزب الذي انتمي اليه	+٩٪	١٨٪	٩٪	١٦٪	١٢٪	١٣٪
١٣. الهستدروت (نقابة العمال العامة)	+٥٪	١٦٪	١١٪	١٣٪	١١٪	١١٪

ويفيد مقياس المناعة الأخير أيضا ان ٦٩٪ من المستجوبين أجابوا بأنهم يعتقدون ان مستوى الفساد العام في اسرائيل مرتفع حتى مرتفع جدا مقارنة بنسبة ٦٧٪ في سنة ٢٠٠٩، وان ٢٢٪ أجابوا بأن مستوى الفساد في اسرائيل متوسط مقارنة بنسبة ١٨٪ في السنة الماضية. كما ان ٥٩٪ من المستجوبين عبّروا عن اعتقادهم بأن مستوى الفساد في اسرائيل الآن أعلى مما كان عليه في السنوات السابقة.[٢١]

٦٩٪ من المستجوبين أجابوا بأنهم يعتقدون ان مستوى الفساد العام في اسرائيل مرتفع حتى مرتفع جدا

وكما في السنوات السابقة، ما زال نمط ادارة الجيش يحظى بثقة عالية من جانب الجمهور، حيث اعتقد ٩٪ فقط من المستجوبين ان الجيش وأجهزة الأمن يتصرفون بصورة يعتريها الفساد. يأتي في الدرجة الثانية من حيث سلامة الادارة والسلوك الجهاز الطبي، ثم مؤسسة التأمين الوطني ثم الجهاز القضائي ثم الشرطة. أما في المواقع الأدنى في هذا التدريج فتأتي وزارات الحكومة والكنيست والسلطات المحلية والأحزاب السياسية، في المكان الأخير. ويدل تدريج هذه المؤسسات في الدرجات الدنيا من حيث نزاهة الادارة والتصرف على نظرة المجتمع الاسرائيلي على نحو سلبي جدا إلى الأحزاب، وإلى الحلبة الرئيسية التي تلعب فيها هذه الأحزاب مثل الكنيست والسلطات المحلية. ولا يبدو من هذه النتائج ان هناك تغييرا ملموسا في الموقف من هذه المؤسسات.[٢٢]

وفي ما يتعلق بمركب الشعور بالأمان ازاء مواصلة العمل وامكانيات ايجاد مكان عمل، فقد دلت النتائج على ارتفاع مستوى الارتياح العام بهذا الخصوص، على سبيل المثال، لوحظ انخفاض في نسبة الذين عبّروا عن انهم غير واثقين بشأن امكانية الاستمرار في عملهم في مكان العمل نفسه في المستقبل. كذلك هناك ارتفاع في عدد الأجيرين الذين عبروا عن درجة رضى عالية عن شروط عملهم. ولعل هذه النتائج تعكس تجاوز آثار الأزمة الاقتصادية والعودة إلى نسبة بطالة أقل.[٢٣]

الثابت والمتغير في تصدعات مجتمع المهاجرين

كان من السهل أن نلاحظ، في هذه السنة أيضا، ان المجتمع الإسرائيلي ما يزال يواجه تبعات كونه مجتمع مهاجرين، وانه لم يصل درجة من التجانس الذي يضمن حدّا أدنى من الهدوء الداخلي المستديم، فعلى صعيد التضامن الداخلي بين الفئات والشرائح التي تشكل نسيج المجتمع الاسرائيلي، جرى الحديث دائما، منذ قيام إسرائيل، وبالطبع في أعقاب موجة الهجرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، في مستهل تسعينيات القرن الماضي، عن عدد من التصدعات الاجتماعية التي ميّزت هذا المجتمع، وما زالت حتى الآن، هذا على الرغم من التغييرات التي تطرأ على الفئات التي تحتل شقي كل تصدع، وعلى الحدّة المتغيرة لكل تصدع.

نمط ادارة الجيش يحظى بثقة عالية من جانب الجمهور، حيث اعتقد ٩٪ فقط من المستجوبين ان الجيش وأجهزة الأمن يتصرفون بصورة يعتريها الفساد

جرى التطرق، على نحو دائم، إلى **التصدع القومي** بين اليهود وبين سكان البلاد الأصليين من الفلسطينيين الذين باتوا مواطنين، وهو أكثر التصدعات ثباتا بسبب تأثره بعوامل كثيرة سياسية واجتماعية، داخلية وخارجية. اضافة إلى ذلك، هناك عدد من التصدعات الخاصة بالمجتمع اليهودي، نلاحظ تغيرات في حدّتها بين الفينة والأخرى، مثل **التصدع الديني** بين اليهود المتزمتين دينيًا (الحريديم) وبين الفئات اليهودية العلمانية. وهناك **التصدع الطائفي** بين المهاجرين اليهود من أصول مختلفة، حسب مميزات المجتمعات التي هاجروا منها، وقد غلب على هذا التصدع اعتباره تصدعا بين اليهود الشرقيين وبين اليهود الغربيين (الأشكناز)، ولكنه شهد تغيرا جديا كما سنرى لاحقا. تصدع آخر هو **التصدع الطبقي** بين فئات الفقراء أو أصحاب الدخل المنخفض وبين الطبقات الغنية. وهناك **تصدع سياسي أيديولوجي** بين يسار اسرائيلي متخيّل (يتمثل في تيار حركة العمل والأحزاب التي دارت في فلكها) وبين اليمين الاسرائيلي الذي لم يعد يتميّز بالسعي إلى تحقيق سيطرة يهودية على ما يسمونه «أرض إسرائيل الكاملة» (كامل التراب الفلسطيني) فقط، بل انتقل إلى مرحلة الصراع على ترسيم ملامح المجتمع الإسرائيلي بالكامل وفق رؤيته اليمينية المنغلقة.

التصدع القومي بين اليهود وبين سكان البلاد الأصليين من الفلسطينيين الذين باتوا مواطنين، وهو أكثر التصدعات ثباتا

أشغلت هذه التصدعات السياسيين والباحثين الأكاديميين في إسرائيل طيلة عقود شكلت حقبة الصراع على ملامح المجتمع الأسرائيلي وفترة الجهود المبذولة للتغلب على التصدعات التي هدّدت سيرورة «بناء الشعب» من مجموعات مهاجرين يهود ذوي أصول اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة. وما زال هناك اتفاق واسع في الأوساط الأكاديمية (والإعلامية) في إسرائيل على دوام هذه التصدعات الأساسية، على الرغم من ان اسرائيل قطعت شوطا جديًا في مسعى تحقيق الأهداف الأساسية التي تواجه كل مجتمع مهاجرين، وأقصد: اتمام سيرورة «بناء الشعب» من مهاجرين متباعدين في جميع مميزاتهم الثقافية والاقتصادية؛ تثبيت الملامح الأساسية لوجه المجتمع، والأهم من هذا وذاك تحقيق تقدم في الانتقال من مجتمع مهاجرين إلى مجتمع عادي وكأنه نشأ وترسّخ في هذا المكان،[٢٤] وذلك لتعزيز التصور الذاتي للاسرائيليين ولتغييب الاسئلة الأساسية المرتبطة بملابسات قيام الدولة ونكبة الفلسطينيين وظروف الهجرة من بلاد المنبت وما لاقاه المهاجرون في اسرائيل.

على الرغم من ان المجتمع الإسرائيلي ما زال يتأثر من عدد من التصدعات التي تترك بصماتها على جوانب اجتماعية وسياسية مختلفة، إلا انه قد طرأ تغيير جذري على بعضها، لا سيما التصدعات الأساسية ذات الطابع الديني والطائفي والأيديولوجي

على الرغم من ان المجتمع الإسرائيلي ما زال يتأثر من عدد من التصدعات التي تترك بصماتها على جوانب اجتماعية وسياسية مختلفة، إلا انه قد طرأ تغيير جذري على بعضها، لا سيما التصدعات الأساسية ذات الطابع الديني والطائفي والأيديولوجي. وسعيا إلى توخي الدقة لا بد من الإشارة إلى ان التغيير الذي طرأ على هذه التصدعات

ليس وليد السنة الأخيرة أو التي سبقتها بل هو نتيجة سيرورات مختلفة، بدأ بعضها قبل عقدين وما يزيد، وبعضها الآخر خلال العقد الأخير. يشهد التصدع القومي احتداما متواصلا منذ قيام الدولة، ولكن سنة ٢٠٠٠ بأحداثها المفصلية، إن كان ذلك على صعيد الشعب الفلسطيني بمجمله أو الدائرة الأضيق التي تشمل الفلسطينيين داخل إسرائيل فقط، تشكل (سنة ٢٠٠٠) نقطة انحدرت بعدها سياسة الدولة والمجتمع الإسرائيليين تجاه العرب إلى درك أسفل جديد. ولعل سنة ٢٠١٠ تشكِّل مثالا على ذروة الاحتدام الذي آلت إليه العلاقة (حول مظاهر تدهور هذه العلاقة، سياسات الاستعداء والعمل الجماعي السياسي العربي في فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» في هذا التقرير).

التصدع الديني

فيما يتعلق بالتصدع الديني، حظي موضوع اليهود المتزمتين (الحريديم) في السنة الأخيرة باهتمام كبير في وسائل الاعلام وشهدت العلاقات بينهم وبين شرائح مختلفة في المجتمع الاسرائيلي كثيرا من التوتر. لا يكون صحيحا ان نقصر جميع أسباب الخلاف مع الحريديم على قضية فصل الدين عن الدولة أو اصرار الأوساط اليهودية المتدينة على احترام أحكام الشريعة في الشؤون الاجتماعية، وعلى الموقف من القضايا السياسية مثل المفاوضات مع الفلسطينيين، عودة الأراضي الفلسطينية إلى أصحابها وتجميد الاستيطان، أو على احترام قدسية السبت والتصدي لإقامة أبنية وشق شوارع بسبب وجود جثامين قديمة لليهود مدفونة تحت الأرض المعدة للبناء وقضايا دينية أخرى.[٢٥]

ولا تشكل قضية قرار المحكمة العليا بشأن قضية الفتيات المتدينات في المدرسة في مستوطنة عمانوئيل الحدث الوحيد الذي دفع إلى احتدام المواجهة بين المتدينين المتزمتين والجهاز القضائي في سنة ٢٠١٠

أبرز الأحداث التي أثارت غضب فئات عديدة من الاسرائيليين من المتدينين المتزمتين هو سلوكهم في الحياة السياسية العامة الذي لا يخلو من الاستقواء، واحتقارهم لأحد أبرز ثوابت الاجماع الاسرائيلي – محكمة العدل العليا.[٢٦] ولا تشكل قضية قرار المحكمة العليا بشأن قضية الفتيات المتدينات في المدرسة في مستوطنة عمانوئيل الحدث الوحيد الذي دفع إلى احتدام المواجهة بين المتدينين المتزمتين والجهاز القضائي في سنة ٢٠١٠، حيث كانت هناك، خلال السنة، بعض القضايا الأخرى التي أثارت أصداء غاضبة من تعامل المتدينين مع المحكمة العليا ومن موقفهم تجاه قضاتها. من هذه القضايا موقف المحكمة من قضية الفصل بين الرجال والنساء في الحافلات العامة التي تقل مسافرين من الأحياء المتدينة في القدس، وقضية إلزام جهاز التعليم الخاص بالمتدينين المتزمتين تدريس المواضيع التي تعتبر أساسية ملزمة حسب وزارة التعليم الاسرائيلية، وهي اللغة الانكليزية والعلوم والمدنيات وتاريخ اليهود.[٢٧]

ويبرز التوتر في العلاقات بين اليهود المتزمتين والفئات الأخرى في سياق المشاركة في سوق العمل، وهو شأن قديم اكتسب اهتماما متجددا بعد انضمام اسرائيل إلى منظمة الـ OECD ، حيث جرى بحث جدي في أسباب ارتفاع نسب الفقر في اسرائيل مقارنة بباقي دول الـ OECD (كما بينا في موقع آخر من فصل المشهد الاجتماعي)، واعتبرت نسب مشاركة اليهود المتدينين والنساء العربيات في اسرائيل في قوى العمل من أبرز معوقات تقليص الفقر. وتظهر المعطيات التي نشرتها وزارة الصناعة والتجارة والاستخدام في سنة ٢٠١٠ ان نسبة مشاركة المتدينين المتزمتين في قوى العمل هي ٤٨,٥٪ في حين تصل هذه النسبة في صفوف غير المتدينين في اسرائيل إلى ٧٩٪. تعادل نسبة العمل في أوساط الحريديم (الرجال والنساء) ٤٣,٢٪ فقط ، وهي نسبة متدنية جدا مقارنة بالنسبة نفسها في صفوف الرجال غير المتدينين في اسرائيل، وهي تعادل ٨٠٪. نسبة البطالة بين الرجال المتدينين المتزمتين تعادل ١٠٪ (مقارنة مع ٧٪، نسبة البطالة بين الرجال غير المتدينين). وتصل نسبة العاطلات عن العمل بين النساء المتدينات المتزمتات إلى ١٣٪ مقارنة ب ٩٪ نسبة العاطلات عن العمل في صفوف النساء غير المتدينات.

يصرح ٦٥٪ من العاطلين عن العمل من المتدينين المتزمتين بأنهم غير معنيين بالعمل في أماكن عمل مختلطة للنساء والرجال دون فصل بين الجمهورين أو ان غالبية المستخدمين فيها ليسوا من المتدينين المتزمتين

يصرح ٦٥٪ من العاطلين عن العمل من المتدينين المتزمتين بأنهم غير معنيين بالعمل في أماكن عمل مختلطة للنساء والرجال دون فصل بين الجمهورين أو ان غالبية المستخدمين فيها ليسوا من المتدينين المتزمتين. وتؤدي هذه المميزات إلى ارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر، حيث لا يتجاوز معدل دخل العائلة الحريدية نحو ٦,١٠٠ شيكل في الشهر، أي حوالي نصف معدل الدخل الشهري لعائلة يهودية عادية (١٢,٠٠٠ شيكل في الشهر).[٢٨] وتصل نسبة المتدينين المتزمتين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ٥٦٪ وهم يشكلون نحو ٢٠٪ ممن يعيش تحت خط الفقر في اسرائيل. كذلك لا يشارك الشبان المتدينون المتزمتون في تحمل أعباء الخدمة العسكرية الالزامية. وعلى الرغم من الارتفاع في أعداد الشبان المتزمتين الذين ينخرطون في صفوف الجيش الاّ ان عددهم ما زال محدودا جدا.[٢٩] تمتع الحريديون بالاعفاء الرسمي من الخدمة العسكرية من ناحية، وحصول طلاب المعاهد الدينية على مخصصات حكومية خاصة دون الاضطرار إلى العمل، يقودان إلى اعتبار ان المتدينين الحريديين يعيشون على حساب الآخرين.[٣٠]

يتضح مما سبق ذكره ان التصدع الديني ما زال أحد التصدعات الأساسية في المجتمع الاسرائيلي، ولكن تغييرات عميقة طرأت عليه من حيث مسبباته، فخلافا لما يظن عن أن هذه المسببات ترتبط على نحو وثيق بمسائل الدين والدولة وبأحكام الشريعة

اليهودية، وجدنا ان لهذا التصدع أوجها اجتماعية اقتصادية تدخل في خانة مستحقات المواطنة حسب مفهومها عند اليهود المتزمتين وعند سائر الفئات في المجتمع الاسرائيلي التي تعتبر سلوك المتدينين الحريديم لا يتوافق مع ملامح الدولة الحديثة من الطراز الغربي الديمقراطي الليبرالي العلماني.

التصدع الطائفي

التصدع الآخر الذي شهد تغييرا جذريا هو التصدع الطائفي الذي اعتبر، على امتداد عشرات السنين، تصدعا بين اليهود الشرقيين والاشكناز (اليهود المهاجرين من دول الغرب). لسنا هنا بصدد بحث أسباب التغيير الذي حصل في هذا المجال فدفع نحو غياب هذا التصدع بشكله القديم (بين اليهود الشرقيين والأشكناز) من الأدبيات السياسية والاجتماعية الإسرائيلية باعتباره عاملا أساسيا في الساحة السياسية الاسرائيلية، ولن نبذل جهدا لكي نبرهن ان الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الشاسعة التي نتجت عن اقصاء اليهود الشرقيين واستغلالهم على امتداد عقود وتركيزهم في القرى والمدن البعيدة عن المركز، ما زالت ملموسة، وان كان ثمة تغيير في حدّتها.[٣١]

منذ موجة الهجرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقا إلى إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي، ثم هجرة اليهود من اثيوبيا بعد ذلك بسنوات، نجد ان هاتين الفئتين تشكلان، ولو بتفاوت في حدة الاقصاء، طرفًا في التصدع الطائفي بصيغته الجديدة، في حين يشكل المهاجرون القدامى، على اختلاف انتماءاتهم، طرف التصدع الآخر. ويقاس هذا التصدع حسب تعامل المجتمع الاسرائيلي القديم مع المهاجرين وإقصائهم من ناحية وحسب عزل المهاجرين لأنفسهم وعدم سعيهم إلى الاندماج الكامل.

منذ موجة الهجرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقا إلى إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي، ثم هجرة اليهود من اثيوبيا بعد ذلك بسنوات، نجد ان هاتين الفئتين تشكلان، ولو بتفاوت في حدة الاقصاء، طرفًا في التصدع الطائفي بصيغته الجديدة، في حين يشكل المهاجرون القدامى، على اختلاف انتماءاتهم، طرف التصدع الآخر

يقترب عدد المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، منذ سنة ١٩٨٩ من ١,٢ مليون نسمة، وليس هناك أي معطيات دقيقة جدا في هذا الخصوص إذ إن هناك اختلافاً طفيفاً في التعريفات بين دائرة الاحصاء الرسمية ووزارة استيعاب المهاجرين.[٣٢] على الرغم من اعتبار هؤلاء المهاجرين ذوي مؤهلات مهنية وعلمية عالية الاّ ان اندماجهم في الاقتصاد الاسرائيلي واجه بعض الصعوبات التي لم تضمحل على الرغم من انقضاء نحو عقدين على مكوثهم في اسرائيل. وتدل دراسات أجريت في اسرائيل لبحث الاندماج الاقتصادي للمهاجرين «الروس» على ان المكانة الاجتماعية للمهاجرين ذوي المؤهلات العلمية الذين فضلوا الهجرة إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة كانت أفضل قياسا إلى تدهور مكانتهم في اسرائيل، كما ان مؤشر النجاح الاقتصادي لمجمل المهاجرين «الروس» الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، دل

على نتائج أفضل، وقد استطاعوا ان يندمجوا في أوساط الطبقة الوسطى هناك بسرعة نسبيا.[٣٣] للصعوبات الاقتصادية التي واجهها المهاجرون أسباب متعددة أهمها عدم قدرة السوق الاسرائيلية على استيعاب عدد هائل نسبيا من أصحاب المؤهلات العلمية والمهنية، ولكن على الرغم من ذلك، تفاوتت الصعوبات التي واجهتها الفئات العمرية المختلفة بحيث ان الفئات الشابة كانت أوفر حظا، وهذا أمر طبيعي.

تدني المكانة الاجتماعية قياسا إلى الماضي في دول المنبت يعزز شعور المهاجرين بالاغتراب ويزيد من امكانيات هجرتهم مجددا إلى دول غربية أو العودة إلى بلادهم، ويؤثر على فرص الحراك الاجتماعي في المستقبل.[٣٤] ليس من الغريب ان يؤثر الوضع الاقتصادي لهؤلاء المهاجرين على اندماجهم، وهو اندماج يفترض به ان يحصل بعد الوضع الأولي الصعب، بطبيعة الحال، الناتج عن وصول مهاجرين جدد يختلفون في مميزاتهم وثقافتهم، ولا بد أنهم سوف ينافسون القدامى على مصادر رزقهم وأماكن عملهم، وفي حالة المهاجرين «الروس» يدور الحديث عن زيادة كبيرة تعادل نحو ٢٠٪من السكان. هذا ناهيك عن ان ما يزيد من صعوبة الاندماج الاجتماعي هو اختلاف المهاجرين من حيث كونهم «علمانيين» في سلوكهم اليومي، وبعضهم ليسوا يهودا أصلا، وصلوا من مجتمعات المدن، كانوا منخرطين بقوة في المجتمع الذي أتوا منه ويتبنون ثقافته ولم يتنازلوا عنها، لم يهاجروا إلى إسرائيل لأسباب أيديولوجية- سياسية بل لأنها كانت مكانا سهلا ليس كما هو الحال بالنسبة لدول أوروبا والولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن المهاجرين واصلوا استخدام اللغة الروسية في حياتهم اليومية كلغة التواصل الأساسية بينهم، كما انهم أقاموا شبكات اجتماعية واسعة للحفاظ على استمرار العلاقات بينهم في أماكن تواجدهم المختلفة، هذا اضافة إلى دعمهم لحركات وأحزاب سياسية أسسها مهاجرون منهم مثل حزب «إسرائيل بيتنا» (يسرائيل بيتينو) وقبله «يسرائيل بعلياه»، ولهم أيضا وسائل اعلام تتحدث بالروسية. يضاف إلى هذه المميزات التي ساهمت في عدم اندماجهم الكامل جملة من الآراء المسبقة الشائعة في صفوف المجتمع الاسرائيلي حول الاجرام والعصابات والادمان على الكحول والانحدار الأخلاقي بين المهاجرين.

المهاجرين واصلوا استخدام اللغة الروسية في حياتهم اليومية كلغة التواصل الأساسية بينهم، كما انهم أقاموا شبكات اجتماعية واسعة للحفاظ على استمرار العلاقات بينهم في أماكن تواجدهم المختلفة

وكان اليهود الشرقيون من أبرز الفئات التي عارضت هجرة الروس، حيث شعروا بالتهديد، وخافوا من امكانية رصد الموارد الوطنية للدولة لاستيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين على حساب سياسة التفضيل المصحح التي كانت الدولة تنتهجها تجاه اليهود الشرقيين الذين أهملوا في السابق. وقد ساد توتر شديد في العلاقات بين الطرفين في مدن الأطراف مثل بيت شيمش، أشدود وبئر السبع وغيرها. كذلك كان للمواطنين

العرب في اسرائيل موقف سلبي من الهجرة الروسية لأسباب سياسية واقتصادية وأخرى تتعلق بالخوف من موجة جديدة من مصادرة الأراضي. ولكن هذه المعارضة لم تتعد بعض المقالات الصحافية ولم تتبلور على شكل نشاط سياسي.

كان اليهود الشرقيون من أبرز الفئات التي عارضت هجرة الروس، حيث شعروا بالتهديد، وخافوا من امكانية رصد الموارد الوطنية للدولة لاستيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين على حساب سياسة التفضيل المصحح التي كانت الدولة تنتهجها تجاههم

مجموعة أخرى من المهاجرين اليهود الجدد نسبيا الذين يشكلون هدفا للعداء وحتى الاحتقار هم اليهود الأثيوبيين، الذين واجهوا منذ وصولهم صعوبات جمّة ولاقوا تعاملا مذلا من المجتمع والدولة في اسرائيل، على حدّ سواء.

عدد اليهود الأثيوبيين صغير نسبيا وصل في سنة ٢٠١٠، حسب معطيات دائرة الاحصاء المركزية، إلى ١١٦ ألف نسمة، ٣٠٪ منهم ولدوا في اسرائيل والباقون هاجروا إليها في مرحلتين: عملية موشي ٨٥-١٩٨٤ وعملية شلومو ١٩٩١. وما تزال تبذل جهود لتهجير ما تبقى من يهود في اثيوبيا. يعتبر المهاجرون الاثيوبيون ذوي مؤهلات متدنية وقدرات ضعيفة لا تلائم سوق العمل الاسرائيلية مما يعرقل فرص تطور وتقدم هذه الفئة الفقيرة.

لم يشكل المهاجرون الاثيوبيون تهديدا لمكانة أحد في المجتمع الاسرائيلي القديم، ولكن هذا لم يشفع لهم، فقد واجهوا وما زالوا تعاملا مهينا،[٣٥] دفعهم في بعض الأحيان إلى التعبير السياسي الجماعي عن رغبة في ترك الدولة والعودة إلى أثيوبيا. ويرجح ان السبب الأساسي في رفضهم، إلى حدّ بعيد، هو لون بشرتهم الذي عجزت التعددية الاسرائيلية عن استيعابه.[٣٦] لم يعترف زعماء التيارات الدينية المتزمتة بانتمائهم للدين اليهودي حسب المعايير الارثوذوكسية، وعلى الرغم من صدور فتاوى دينية من مراجع فقهية أساسية تعترف بيهوديتهم، ما زال الأفراد الأثيوبيون مطالبين بطقوس دينية وغير ذلك من تحكم المراجع الدينية المتشددة بكل ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية.[٣٧]

يسعى الأثيوبيون، خلافا للمهاجرين الروس، إلى الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ولكنهم يقصون بعيداً بسبب لون بشرتهم، والتشكيك في انتمائهم اليهودي، وضعفهم من حيث القدرات والمؤهلات التي لا تمكنهم حتى من تشكيل مجموعة ضغط سياسية، الأمر الذي لم يتغير إلى حدّ بعيد رغم انقضاء نحو عقدين على هجرتهم.[٣٨] فما زالت المدارس المختلطة التي يدرس فيها ابناؤهم تخصص لهم صفوفا خاصة لابعادهم عن الآخرين «البيض»، وما زالوا يتعرضون لاهانات يومية على خلفية لون بشرتهم. من ناحية ثانية قامت بعض الجمعيات الأهلية التي تعمل لتحسين أوضاعهم، وقد حققت بعض النجاحات في مجال القضاء على بعض الظواهر السلبية مثل التسرب من المدارس، كما ساهمت في رفع نسبة الحصول على

عدد اليهود الأثيوبيين صغير نسبيا وصل في سنة ٢٠١٠، حسب معطيات دائرة الاحصاء المركزية، إلى ١١٦ ألف نسمة

شهادة انهاء المدرسة الثانوية (البجروت) في صفوف اليهود الاثيوبيين مقارنة بالمعدل العام في اسرائيل وغير ذلك من انماط السلوك، لا سيما بين أبناء الجيل الناشئ الذين ولدوا في اسرائيل.[٣٩]

تم استيعاب اليهود الأثيوبيين في هوامش المجتمع الاسرائيلي ما ترك أثرا على شعورهم بالانتماء إليه، وبأنهم ضحايا تمييز مستمر. وتواصلت النظرة المتعالية تجاههم، التي لم تراع مشاعرهم، ما أعاق اندماجهم في مجتمع بقي غريبا عنهم.

تم استيعاب اليهود الأثيوبيين في هوامش المجتمع الاسرائيلي ما ترك أثرا على شعورهم بالانتماء إليه، وبأنهم ضحايا تمييز مستمر. وتواصلت النظرة المتعالية تجاههم، التي لم تراع مشاعرهم، ما أعاق اندماجهم في مجتمع بقي غريبا عنهم.

اضافة إلى هاتين المجموعتين السكانيتين اللتين تحتلان أدنى درجات السلم الاجتماعي الاسرائيلي، هناك أيضا العمال الأجانب الذين بدأ استجلابهم إلى إسرائيل بعد استبعاد العمال الفلسطينيين.[٤٠] ولكننا لن نتناول هنا أوضاع العمال الأغراب على الرغم من صعوبتها ومن الملاحقة التي يعاني منها هؤلاء، لا سيما في السنوات الأخيرة، ان كان ذلك من قبل مؤسسات الدولة أم من قبل المجتمع.[٤١]

التصدع الطبقي وثبات معطيات الفقر

كان لانضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية OECD، والفترة التمهيدية التي سبقته أثر كبير عن تبوّء عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مكانا مهما في الخطاب العام والرسمي في اسرائيل خلال سنة ٢٠١٠، كما كان له أثر مشابه على أنماط العمل الرسمي لتحسين وضع الكثير من المؤشرات التي أشارت إلى أن تدني وضع إسرائيل مقارنة بالدول الشريكة في الـOECD، لا سيما الدول الأوروبية الغربية، التي ترغب اسرائيل في التشبّه بها. وكان تقرير الـOECD الذي صدر عند انضمام اسرائيل إلى المنظمة أشار إلى عدم نجاعة السياسة التي تنتهجها اسرائيل لمجابهة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة. وقد تبين في حينه انه مقارنة بالدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، فإن مستوى الفقر، يعادل ضعفي معدله في دول المنظمة، وان فروق الدخل بين العشر التاسع والعشر الأدنى على السلم العشري لتوزيع الدخل يزيد في اسرائيل عن معدله في دول المنظمة بمرة ونصف المرة، هذا اضافة إلى الفرق بين مستوى المعيشة العام في اسرائيل وبين مستوى حياة شريحة العشر الأدنى من ناحية الدخل، أي الفئات الفقيرة، وهو فرق يزيد بكثير عنه في دول الـ OECD.

وكان تقرير الـ OECD الذي صدر عند انضمام اسرائيل إلى المنظمة أشار إلى عدم نجاعة السياسة التي تنتهجها اسرائيل لمجابهة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة

وعلى الرغم من حالة الاستنفار التي كان من الممكن ملاحظتها في صفوف المؤسسات والوزارات التي توجب عليها العمل من أجل تقليص الفروق ومجابهة الظواهر السلبية المشار إليها، وعلى الرغم من الجهود المتكاتفة للعمل في قطاعات

عديدة لتحقيق المهمة المرجوة، الاّ أن النتائج على أرض الواقع، لم تتحقق، هذا مع العلم ان اسرائيل التي تفاخرت بنجاحها في تفادي الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ تعتبر نفسها اليوم تجاوزت الأزمة نهائيا وعادت إلى تحقيق نمو اقتصادي.

يدل هذا فعلا على عجز السياسة المنتهجة، التي لن تتمكن مستقبلا من تحسين الحال، كما يبدو، الاّ اذا تضمنت خطة استراتيجية شاملة تقوم على أساس خلق أماكن عمل، في المناطق البعيدة عن المركز خاصة، وتشجيع الانضمام إلى قوة العمل بواسطة محفزات حقيقية أولها رفع مستوى الأجور والشروط الاجتماعية المرافقة. ولكن على الرغم من الاجماع على أهمية هذه الخطوات لتحقيق هذه الأهداف الملحة، الاّ ان الخطوات التي يبادر اليها في هذا الاتجاه كثيرا ما تلقى معارضة من جانب الحكومة عامة، لا سيما من جانب وزير المالية الذي يحظى بدعم كامل من رئيس الحكومة أيضا.

ويستدل من التقرير السنوي بشأن مستوى الفقر، الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني أنه على الرغم من الجهود المبذولة للافلات من براثن الفقر بضغط من منظمة الـOECD، الاّ ان هناك ارتفاعاً في معدله العام. وهو ارتفاع زعزع وجهة التطور في هذا الشأن في السنوات الأخيرة، وهو تطور تميز بالثبات، كما يتبين من جدول رقم ١.

١٥,٠٠٠ عائلة جديدة انضمت إلى فئة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر

جدول رقم ٤: معدل الفقر في صفوف العائلات والأفراد بين السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠٠٣

(يشار إلى أن هذا هو المعدل النهائي بعد التحويلات والمساعدات من الدولة)

الفئة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل الفقر بين العائلات	١٩,٣٪	٢٠,٣٪	٢٠,٦٪	٢٠,٠٪	١٩,٩٪	١٩,٩٪	٢٠,٥٪	
معدل الفقر في صفوف الأفراد	٢٢,٤٪	٢٣,٦٪	٢٤,٧٪	٢٤,٥٪	٢٣,٨٪	٢٣,٧٪	٢٥,٠٪	
معدل الفقر في صفوف الأولاد	٣٠,٨٪	٣٣,٢٪	٣٥,٢٪	٣٥,٨٪	٣٤,٢٪	٣٤,٠٪	٣٦,٣٪	

هذا يعني ان ١٥,٠٠٠ عائلة جديدة انضمت إلى فئة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر،[٤٢] في السنة الأخيرة، منها ١٤,٣٠٠ عائلة عربية، حيث بلغ عدد العائلات الفقيرة ٤٣٥,١٠٠ عائلة تشكل ١,٧٧٤,٨٠٠ نسمة وتضم ٨٥٠,٣٠٠ من الأولاد الذين يعيشون تحت خط الفقر على كل ما يعني ذلك من صعوبات، وسنأتي على تبيان بعضها لاحقا. هذا في حين كان عدد العائلات الفقيرة في ٢٠٠٨ ٤٢٠,١٠٠ عائلة ضمت ١,٦٥١,٣٠٠ نسمة منهم ٧٨٣,٠٠٠ من الأولاد.

ويستدل من تحليل توزيع الفقراء حسب الانتماء القومي والجهوي وحسب المناطق الجغرافية ان معدل الفقر ارتفع في بعض المناطق الجغرافية الأساسية في إسرائيل، وليس في جميعها تماما. ففي الشمال ارتفع معدل الفقر من ٩,٣٠٪ إلى ٣,٣٢٪، وفي منطقة المركز ارتفع من ٣,١١٪ إلى ٠,١٣٪. وفي حين بقي معدل الفقر في الجنوب على ما هو، حيث يعادل ٦,٢٣٪، وطرأ انخفاض طفيف جديد على هذا هذا المعدل في منطقة تل أبيب حيث انخفض من ٧,١٣٪ إلى ١,١٣٪. وفي منطقة القدس طرأ انخفاض على معدل الفقر بين اليهود، حيث انخفض من ٧,٢٣٪ إلى ٧,٢٢٪، لوحظ ارتفاع من ٥٩٪ إلى ٢,٧١٪ في صفوف العرب. وتصل نسبة الأفراد العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر في منطقة القدس إلى ٣,٧٥٪ ونسبة الأطفال ١,٨٣٪، مقابل هذه بين اليهود، وهي تعادل ٢,٢٩٪ و ٤,٤٢٪ على التوالي. وتواصل منطقة القدس احتلال المكان الأول بين المناطق الفقيرة، ان كان ذلك بالنسبة للعرب أو لليهود. ويشار إلى ان نسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفعت بشكل ملحوظ في جميع المناطق.[٤٣]

ما زال المواطنون العرب واليهود المتزمتون دينيا (الحريديم) أبرز ضحايا الفقر في اسرائيل، وهي حالة مستمرة منذ سنين طويلة.

أما من حيث توزيع المجموعات السكانية الفقيرة فما زال المواطنون العرب واليهود المتزمتون دينيا (الحريديم) أبرز ضحايا الفقر في اسرائيل، وهي حالة مستمرة منذ سنين طويلة.

ويفيد تقرير الفقر الأخير أن ثمة ارتفاع في نسبة العائلات العربية التي تعيش تحت خط الفقر من ٤,٤٩٪ في ٢٠٠٨ إلى ٥,٥٣٪ في ٢٠٠٩. كذلك، ارتفعت حصة المواطنين العرب من مجمل الفقراء في اسرائيل من ٨,٣٣٪ في سنة ٢٠٠٨ إلى ٩,٣٥٪ في سنة ٢٠٠٩. ويشير التقرير، اضافة إلى هذه المعطيات الصعبة إلى أن الأمر لا يقتصر على ازدياد عدد العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر، بل يتجاوزه إلى عمق الفقر الذي زاد هو الآخر، وفق بعض المعايير العلمية المتبعة في بحث موضوعة الفقر.[٤٤] وما يزيد من صعوبة خروج المواطنين العرب من صفوف الفقراء، حسب معطيات التقرير والجهات القائمة عليه، هو التركيبة الجيلية لهم مقابل أنواع ومبالغ المخصصات الاجتماعية التي تدفعها الدولة للمستحقين، ففي حين تنجح التحويلات والضرائب المباشرة (وبضمنها المخصصات) من تقليص الفقر في أوساط اليهود بنسبة ٤٧٪ (الفرق بين نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر قبل التحويلات وفي أعقابها) بالمعدل، نجدها في صفوف العرب، تنجح في تقليص الفقر بنسبة ٤,١١٪ في سنة ٢٠٠٩. يعود هذا إلى ان المبالغ المرصودة لمخصصات الشيخوخة والأيتام هي الأكبر، وهذا ما يعود بالفائدة على السكان اليهود بسبب ارتفاع معدل الأعمار

فيه مقابل انخفاض معدل الأعمار في المجتمع العربي وارتفاع عدد الأنفار في العائلة. على كل حال، ليس لهذه المعطيات أية قيمة حياتية يومية بالنسبة للفقراء أنفسهم مثل قيمتها بالنسبة للفقر في التقارير الاحصائية.

أما بالنسبة للمجموعة السكانية التي تعاني من الفقر أكثر من غيرها، أي اليهود المتزمتين دينيا (الحريديم) فيستنتج من التقرير، أن نسبة الفقراء في صفوفها ارتفعت بالنسبة نفسها التي ارتفعت بها نسبة الفقر في أوساط العائلات كثيرة الأولاد، ومن المعروف ان عائلات المتدينين اليهود هي عادة عائلات كثيرة الأولاد، وتقدر نسبة الفقر في صفوف اليهود المتدينين بنحو ٥٦,٩٪، في العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بجميع الفئات الأخرى.

طرأ انخفاض على انتشار الفقر في صفوف المسنين، في السنة الأخيرة، ولكن مستوى عمق الفقر ارتفع، فقد انخفضت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من المسنين، حسب التقرير الأخير، إلى ٢٠,١٪، وهي تقل عن المعدل العام لانتشار الفقر في اسرائيل. يعود هذا التحسن في حالة المسنين، كما اسلفنا، إلى ارتفاع مبالغ مخصصات الشيخوخة والأيتام وإلى زيادة في استيعاب المسنين في سوق العمل. من ناحية ثانية يبين التقرير أن أوضاع المسنين الذين بقوا تحت خط الفقر قد ازدادت سوءا بسبب ارتفاع مستوى عمق الفقر والابتعاد نحو الأسفل عن خط الفقر.

انخفضت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من المسنين، حسب التقرير الأخير، إلى ٢٠,١٪، وهي تقل عن المعدل العام لانتشار الفقر في اسرائيل

كذلك الوضع بالنسبة للمهاجرين اليهود الذين انخفضت نسبة الفقرفي صفوفهم من ١٨,٨٪ في سنة ٢٠٠٧، إلى ١٨,٠٪ في ٢٠٠٨، وها هي تصل، حسب التقرير الأخير، إلى ١٧,٤٪، وتشير مقاييس عمق الفقر أيضا إلى أن أوضاع المهاجرين اليهود تحسنت. هذا بشكل عام، لكن التقرير لا يوزّع المهاجرين حسب دول الأصل التي هاجروا منها، وهذا نقص يعتري التقرير والمعطيات الصادرة عن جهات رسمية كثيرة، منها مؤسسة التأمين الوطني، وزارة استيعاب الهجرة، دائرة الإحصاء وغيرها. ويرجح ان يكون سبب الامتناع عن هذه التوزيعات سياسيا اجتماعيا وليس نابعا من صعوبة الحصول عن معلومات مفصلة عن قطاع بعينه.

أما عن معدل الفقر بين العائلات حسب عدد الأولاد والمعيلين، فيشير التقرير إلى ارتفاع ملحوظ في نسب الفقر في صفوف العائلات التي تضم أطفالا – من ٢٤,٥٪ في ٢٠٠٨ إلى ٢٦,٨٪ في ٢٠٠٩، وان الارتفاع الأبرز كان في العائلات التي تضم ١-٣ أطفال. أما من حيث عدد المعيلين في العائلة (معيل واحد أو معيلين) فقد تبين ان الارتفاع كان أكبر في العائلات ذات المعيل الواحد (من ٢٨,٨٪ في ٢٠٠٨ إلى ٣٢,٣٪ في سنة ٢٠٠٩).

كذلك طرأ ارتفاع على نسب الفقر بين العائلات التي يعمل معيلوها. وقد ارتفعت نسبة العائلات المنخرطة في قوى العمل من مجموع الفقراء عامة في اسرائيل (من ٤٦,٣٪ في سنة ٢٠٠٨ إلى نحو ٤٩,٠٪ في ٢٠٠٩. كما طرأ ارتفاع عن نسب الفقر في العائلات التي يعيلها أشخاص يتراوح عدد سنوات دراستهم بين ٩ و ١٢ سنة.[٤٥]

جدول رقم ٢: نسبة عائلات ذات مواصفات مختلفة من السكان عامة ومن مجمل العائلات الفقيرة

حسب مواصفات ديمغرافية ومهنية، في السنوات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩[٤٦]. مستخرج من معطيات جدول رقم ٧ في تقرير الفقر (ص. ٢٥)

	من السكان عامة		من السكان الفقراء (بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة)	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
يهود	٨٦,٤	٨٦,٢	٦٦,٢	٦٤,١
عرب	١٣,٦	١٣,٨	٣٣,٨	٣٥,٩
مسنون	١٩,٦	١٩,٧	٢٢,٣	٣٥,٩
مهاجرون يهود	١٩,٠	١٩,١	١٧,٢	١٦,٣
متزمتون دينيا (حريديم)	٤,٧	٤,٨	١٣,١	١٢,٨
عائلات مع أطفال (المجموع)	٤٦,٠	٤٦,٠	٥٦,٧	٦٠,٢
١-٣ أطفال	٣٨,٣	٣٨,٣	٣٤,٢	٣٧,٨
٤ أطفال وأكثر	٧,٨	٧,٧	٢٢,٥	٢٢,٤
٥ أولاد وأكثر	٣,٧	٣,٧	١٢,٨	١٢,٥
عائلات أحادية المعيل	٥,٣	٥,٧	٧,٧	٨,٩
عمل معيل العائلة				
يعمل	٧٥,٤	٧٥,٠	٤٦,٣	٤٩,٠
أجير	٦٦,٠	٦٥,٦	٤٠,٣	٤٣,٢
لا يعمل رغم كونه في جيل العمل	٩,٠	٩,٦	٣٢,٣	٣٢,٢
معيل وحيد	٣٤,٦	٣٤,٠	٤٠,١	٤١,٥
معيلان وأكثر	٤٠,٨	٤١,٠	٦,٢	٧,٥
الفئة العمرية للمعيل				

طرأ ارتفاع على نسب الفقر بين العائلات التي يعمل معيلوها. وقد ارتفعت نسبة العائلات المنخرطة في قوى العمل من مجموع الفقراء عامة في اسرائيل (من ٤٦,٣٪ في سنة ٢٠٠٨ إلى نحو ٤٩,٠٪ في ٢٠٠٩

حتى ٣٠ سة	١٧,٩	١٧,٢	٢١,٩	٢٢,٠
٣١ حتى ٤٥ سنة	٣٤,٦	٣٥,١	٣٥,٩	٣٩,٠
من ٤٦ حتى سن التقاعد	٣٠,٢	٣٠,٢	٢٢,٠	٢١,٤
في سن التقاعد القانوني	١٧,٤	١٧,٥	٢٠,٢	١٧,٦
سنوات دراسة معيل العائلة				
حتى ٨ سنوات دراسة	١١,٤	١١,١	٢٥,٥	٢٢,٧
٩-١٢ سنة	٣٧,٩	٣٧,٩	٤١,٩	٤٤,٨
١٣ سنة وما يزيد	٥٠,٨	٥١,٠	٣٢,٦	٣٢,٥

جدول رقم ٣: نسب الفقر حسب المنطقة والانتماء في السنوات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ (نسب مئوية)

مستخرج من معطيات تقرير الفقر ٢٠١٠ (يشمل اليهود في المستوطنات في الضفة الغربية)

	٢٠٠٨			٢٠٠٩		
	معدل الفقر في صفوف :			معدل الفقر في صفوف :		
	عائلات	أفراد	أطفال	عائلات	أفراد	أطفال
المجموع	١٩,٩	٢٣,٧	٣٤,٠	٢٠,٥	٢٥,٠	٣٦,٣
القدس	٣٢,٢	٤١,١	٥٤,٩	٣٣,٧	٤٣,١	٥٦,٥
الشمال	٣٠,٩	٣٣,٧	٤٢,٨	٣٢,٣	٣٥,٩	٤٧,٠
حيفا	١٨,٣	٢١,١	٣١,٥	١٨,٩	٢٢,٣	٣٣,٥
المركز	١١,٣	١٢,٢	١٧,٠	١٣,٠	١٤,٢	١٩,٤
تل أبيب	١٣,٧	١٥,٢	٢٣,٤	١٣,١	١٥,١	٢٤,٧
الجنوب	٢٣,٦	٢٥,٨	٣٥,٢	٢٣,٦	٢٨,٢	٤٠,٨
يهود	١٥,٣	١٦,٤	٢٣,٦	١٥,٢	١٦,٩	٢٥,١
القدس	٢٣,٧	٣٠,٩	٤٤,٨	٢٢,٧	٢٩,٢	٤٢,٤
الشمال	١٨,٥	١٦,٦	١٩,٣	١٧,٤	١٦,٥	٢٣,٢
حيفا	١٣,٣	١٢,٩	١٧,٩	١٣,٦	١٤,١	٢٠,٥
المركز	٩,٠	٨,٧	١١,٥	١٠,٣	١٠,٢	١٣,٣
تل أبيب	١٣,٥	١٤,٦	٢٢,١	١٣,٠	١٤,٩	٢٤,٥
الجنوب	٢١,٣	٢٠,٢	٢٥,٦	٢١,٢	٢٢,٠	٣٠,٣

عرب	٤٩,٤	٥٣,١	٦٢,١	٥٣,٥	٥٧,٤	٦٦,٨
القدس	٥٩,٠	٦٣,٢	٧٢,٧	٧١,٢	٧٥,٣	٨٣,١
الشمال	٤٥,٧	٤٧,٦	٥٦,٢	٤٨,٩	٥١,١	٦٠,١
حيفا	٤٣,٢	٤٦,٥	٥٦,٢	٤٥,٧	٤٧,٦	٥٧,١

يعكس التقرير البديل عن الفقر للسنة الأخيرة صورة تزيد قساوتها مقارنة بالسنوات السابقة

وكنا قد أشرنا في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩ إلى أن منظمات المجتمع الأهلي والأوساط الأكاديمية التي تعنى بدراسة ظاهرة الفقر والتغيرات التي تطرأ عليها سنويا عادت تتعامل مع قضية معدلات الفقر من باب تقييم نجاح السياسات الرسمية أو فشلها في مجابهة الظاهرة مركزة اهتمامها على التقارير الاحصائية الرسمية التي تحول الفقر إلى أرقام ونسب صمّاء، ما يحول دون الاحساس بصعوبة الفقر للمحصورين بين فكيه أو للتعرف على خطورة الظاهرة للمجتمع ككل ولمستقبل أبنائه.[٤٧] ولعل التقرير البديل عن التقرير الذي تصدره سنويا جمعية «لتيت» (العطاء) التي تعمل في جميع أرجاء اسرائيل بالتعاون مع ١٥٠ جمعية أهلية تعنى بتقديم الحاجات الأساسية للمحتاجين[٤٨]هو البرهان على هذا التغيير الذي بات يهتم بالتحليل السوسيولوجي للفقر، ويصف المعاناة والعوز والحرمان الذي يعاني منه الفقراء، ويحاول التعمق في فهم الآثار الاجتماعية السلبية لهذا الوضع على المناعة الاجتماعية وعلى تماسك النسيج الاجتماعي بين الفئات المختلفة.

يعكس التقرير البديل عن الفقر للسنة الأخيرة صورة تزيد قساوتها مقارنة بالسنوات السابقة. ويستند التقرير في هذه السنة الأخيرة، إلى عدد من الأبحاث التي أجريت لفحص أوضاع المحتاجين (الفقراء) في عدد المجالات الأساسية لضمان مستوى حياة لائق منها التعليم، الصحة، العمل، الأمن الغذائي، السكن، جودة الحياة والعوائق الاقتصادية التي تحول دون الافلات من دائرة الفقر.

في مجال التعليم تبين ان :

٧٠٪ من أبناء المحتاجين لم يشاركوا في الأنشطة الاجتماعية التي تنظمها مدارسهم بسبب ضائقتهم الاقتصادية. هذا في حين لم تتجاوز هذه النسبة في سنة ٢٠٠٦ الـ ٥٣٪

- ٧٠٪ من أبناء المحتاجين لم يشاركوا في الأنشطة الاجتماعية التي تنظمها مدارسهم بسبب ضائقتهم الاقتصادية. هذا في حين لم تتجاوز هذه النسبة في سنة ٢٠٠٦ الـ ٥٣٪.
- ٢١٪ من أبناء المحتاجين تسرّبوا من المدرسة.
- ١٨٪ من الأبناء القاصرين (حسب التعريف الرسمي) اضطروا إلى العمل للمساعدة في اعالة العائلة.

- ٢١٪ من الأهالي اضطروا إلى إخراج أولادهم من بيت العائلة إلى إطار داخلي بسبب الضائقة .
- ٣٠٪ من الأهالي المحتاجين أفادوا بأن أولادهم يفتقدون إلى الكتب والقرطاسية .
- ٥٢٪ منهم قالوا ان أولادهم يفتقدون إلى أطر وفعاليات الأثراء .

أما في مجال العمل فقد تبيّن ان :

- ٦٧٪ من المحتاجين لا يعملون، ٦٠٪ منهم لا يعملون منذ أكثر من ثلاث سنوات .
- ٤٥٪ من المحتاجين العاطلين عن العمل لا يعملون لأسباب صحية، وتفيد جمعيات الدعم للمحتاجين ان ٣٤٪ من بين الذين يحصلون على الدعم هم مرضى مزمنون أو معاقون .
- ٢٨٪ من المحتاجين لا ينجحون في ايجاد عمل .
- ٣٣٪ من بين المحتاجين يعملون، ٩٤٪ منهم عمال أجيرون و ٤٪ مستقلون . ما يبين ان العمل لم يعد ضمانا للخروج من دائرة الفقر .
- ٧١٪ من الفقراء المحتاجين يفضلون الخروج إلى العمل على تلقي مخصصات العون، حتى لو كان الرّاتب مساويا لقيمة المخصص . هذا المعطى يتكرر سنويا ويدحض الرأي المسبق الذي يميل إلى الربط بين الفقر وبين الكسل والاعتماد على مصادر الدعم الحكومي أو الأهلي .

وفي مجال العوائق الاقتصادية للخروج من دائرة الفقر تبين ان :

- ٢٠٪ من بين المحتاجين لا يملكون حسابا بنكيا، وان الحساب البنكي لـ ٤١٪ ممن يملكون مثل هذا الحساب مقيّد .
- ٥٦٪ من المحتاجين تلقوا ردا سلبيا على طلب قرض بنكي .
- وفي مجال الغذاء الضروري الذي يؤدي نقصه إلى إلحاق الضرر بالأداء السلوكي اليومي السليم تبين ان :
- ٦٩٪ من المحتاجين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي انه لم يكن لديهم أو لدى أبناء عائلاتهم الغذاء الضروري للعيش .
- ٣٣٪ من المحتاجين جرّبوا الجوع .
- ٧٪ يخافون الموت جوعا .

٢٠٪ من بين المحتاجين لا يملكون حسابا بنكيا، وان الحساب البنكي لـ ٤١٪ ممن يملكون مثل هذا الحساب مقيّد.

٦٩٪ من المحتاجين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي انه لم يكن لديهم أو لدى أبناء عائلاتهم الغذاء الضروري للعيش

- ٧٥٪ من المحتاجين يضطرون إلى التنازل عن وجبات بسبب الضائقة الاقتصادية، وفي هذا المعطى ارتفاع مقارنة بسنة ٢٠٠٩ .
- ٥٪ من المحتاجين يضطرون إلى التسوّل لضرورة العيش .
- ٨٪ من أبناء المحتاجين يضطرون إلى سرقة الغذاء لسد حاجتهم، وفي هذا المعطى ارتفاع مقارنة بسنة ٢٠٠٩ .
- ١٢٪ من بين الأهالي المحتاجين أفادوا بأن أحد أبنائهم أعتقل من قبل الشرطة .
- ٣٦٪ من الأهالي المحتاجين يخشون تدهور أبنائهم نحو الجنوح بسبب الضائقة الاقتصادية .
- ٤٨٪ من المأكولات التي يستهلكها أبناء الفقراء تتكون من الخبز ومكونات تدهن على الخبز .
- ٧٪ من أبناء الفقراء يلتقطون بقايا المأكولات عن الأرض ومن الحاويات .
- ٥٨٪ من الأهالي المحتاجين قالوا ان أشد ما ينقص أبناءهم هو المأكولات المغذية .

٣٦٪ من الأهالي المحتاجين يخشون تدهور أبنائهم نحو الجنوح بسبب الضائقة الاقتصادية.

- وفي مجال الصحة وهي حق أساسي لكل مواطن يضمنها قانون الخدمات الصحية الذي يزعم توخي المساواة والعدل، فقد تبين ان :
- ٧١٪ من المحتاجين لا يملكون القدرة على الدفع مقابل الأدوية والخدمات الصحية التي يستهلكونها . ويدل هذا المعطى على ارتفاع كبير في هذه السنة مقارنة بالسنوات الماضية (٦٣٪ في ٢٠٠٩، ٥٧٪ في ٢٠٠٨ و ٣٣٪ في ٢٠٠٧) .
- ٧٠٪ من الأهالي المحتاجين لا يستطيعون دفع مقابل الأدوية والخدمات الطبية التي يحتاجها أبناؤهم، ما يحول دون تلقي ابنائهم للأدوية والعلاجات الضرورية، ولهذا أثر بالغ على مستقبلهم .
- ٨٩٪ من المحتاجين لا يستطيعون دفع مقابل علاج أسنانهم، ما يعني أن غالبية الفقراء يهملون أسنانهم بسبب الضائقة الاقتصادية .
- في ٦٪ من عائلات المحتاجين توفي خلال السنة الأخيرة شخص جرّاء انعدام القدرة على تأمين علاج مناسب . هذا ناهيك عن الآثار السلبية الأخرى على الحالة الصحية للفقراء .
- ١٨٪ من بين المحتاجين يعانون من أمراض مزمنة و ١٦٪ منهم معاقون .

- وفي مجال السكن الذي يشكل هو الآخر حقا اجتماعيا أساسيا، كانت الصورة قاتمة جدا، حيث تبين ان :
- ٢٩٪ من المحتاجين قالوا أن الأمر الأول الذي كانوا سيغيرونه لو توفر لديهم المال الكافي هو شروط السكن، وبضمن ذلك الانتقال إلى بيت آخر أو إلى حي آخر .
- ٥٢٪ يخشون امكانية اخلاء بيوتهم لعدم القدرة على دفع الأجرة الشهرية .
- ٢٤٪ من المحتاجين أفادوا أن أشد ما يخشونه هو الاضطرار للعيش في الشارع دون مأوى .

وفي ما يتعلق بمستوى الحياة :

- اعترف ٢٢٪ من المحتاجين بأنهم فكروا في وضع حدّ لحياتهم جرّاء الحالة الاقتصادية .
- ٦٧٪ من المسنين المحتاجين لا يبرحون منازلهم جرّاء الضائقة، ٦٢٪ من هؤلاء يعيشون وحدهم .
- ٧١٪ من الأهالي أفادوا بأن خوفهم الأكبر هو من عدم القدرة على الاهتمام بأبنائهم، فيتحولوا إلى جيل ثان من الفقراء المحتاجين .
- ٣٤٪ من المحتاجين تحدّثوا عن شعور باليأس والكآبة .
- ٢٦٪ عبّروا عن خجل جرّاء أوضاعهم الاقتصادية . ويبدو ان الانخفاض في هذه النسبة مقارنة بالسنوات السابقة تدل على ان حالة الفقر أصبحت شائعة ومتواصلة .
- ٥٥٪ من الأولاد الفقراء لا يملكون فراشا خاصا .
- ١٠٪ من المحتاجين قالوا أنهم اضطروا إلى التسول وإلى التقاط الطعام عن الأرض ومن حاويات القمامة .
- ٥٦٪ من المحتاجين اضطروا إلى تلقي المساعدات من الأهل والأصدقاء .
- ٦٠٪ من المحتاجين عانوا من انقطاع التيار الكهربائي أو الماء أو التزويد بالغاز للطهي جرّاء الضائقة الاقتصادية .
- ٣٦٪ من الأهالي المحتاجين يضعون تأمين التعليم الجيد لأبنائهم على رأس أولوياتهم لو كان ذلك بمقدورهم .
- ٤٨٪ من المحتاجين لا يتوقعون الافلات من براثن الفقر، في حين يؤمن ٤٨٪ منهم بهذه الامكانية .

- أما فيما يتعلق بالمسؤولية عن الخروج من الفقر، وهو أمر يعيدنا إلى موضوع المناعة الاجتماعية من باب الشعور بالأمان تجاه المستقبل، ومن باب الثقة بالمؤسسات التي تدير الحياة العامة، فان:
- ٣٤٪ من الجمهور الاسرائيلي، حسب تقرير «لتيت»، يظنون ان السبب الرئيس الذي يؤدي بالحكومة إلى عدم معالجة قضية الفقر هو سلم أولوياتها الذي لا يعطي هذه الظاهرة اهتماما كافيا.
- ٣١٪ يظنون ان ذلك نابع من مصالح سياسية.
- ١٢٪ يظنون أن الحكومة منقطعة عن الشعب.
- ١٢٪ يظنون ان الحكومة غير مبالية.
- ٦٥٪ من الجمهور يظن ان الحكومة هي المسؤولة عن المساعدة للخروج من دائرة الفقر، ويعلقون الآمال على رئيس الحكومة والوزراء الذين لهم علاقة بهذا الشأن، وعلى رأسهم وزير الرفاه. وفي تقييمهم لعمل هذه الأوساط الآن على مجابهة المشكلة، أفاد الجمهور بأن مستوى العمل متدن جدا.

التصدّع الأيديولوجي

لم يشهد العام ٢٠١٠ غياب أي من السجالات الأيديولوجية المحتدمة في إسرائيل منذ فترات طويلة. كان من الطبيعي أن تطرأ تغيرات على حدّة أبرز الخلافات الأيديولوجية على الساحة، مثل قضية الدين والدولة في إسرائيل، أو مسألة الأرض مقابل السلام في ظل تأكيد الالتزام بما تنصّ عليه اتفاقيات «السلام»، التي التزمت بها إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية أمام العالم. لم تعكس التغيرات في الحدة واقعا جديدا أو أحداثا حقيقية على الأرض، بل هي ناجمة أسباب سياسية براغماتية تميز سلوك الجهات التي تشكل أطرافًا في الخلافات الأيديولوجية، مثل مشاركة الأحزاب المتديِّنة المتزمِّتة في الائتلاف الحاكم ما يدفعها إلى اتخاذ مواقف معتدلة في كل ما يتعلق بشؤون الدين والدولة في إسرائيل فيضمن بذلك شيئًا من الهدوء الداخلي، أو رفض الحزب الحاكم جميع مطالب مواصلة تجميد البناء في المستوطنات لإتاحة الفرصة أمام مواصلة المفاوضات.

إلى جانب مواصلة القضايا آنفة الذكر احتلال مكانٍ بارز في خارطة التصدع الأيديولوجي، في السنة الأخيرة، ثار نقاش بين بعضٍ الأكاديميين الإسرائيليين البارزين المختصين بالشأن السياسي حول طبيعة النظام والمجتمع الإسرائيليين. وقد

رأى بعض هؤلاء أن من شأن مواقف بعض التيارات السياسية الآخذة في تعزيز هيمنتها على السياسة أن تعرِّض مستقبل إسرائيل للخطر أكثر من أي تهديد خارجي لأنها تهدد إمكانية الحفاظ على ديمقراطية المجتمع. ويستطيع المراقب للنقاشات التي دارت بين هؤلاء الأكاديميين والمحللين السياسيين، في وسائل الإعلام، أن يجد عددًا من المقالات التي بدأت تطرح أسئلة صادمة، من وجهة نظر الإسرائيليين، حول طبيعة النظام وشكل المجتمع في السنة الأخيرة، أسئلة كان يصعب في الماضي أن تثار في صفوف المفكرين والسياسيين الإسرائيليين، وحتى اليساريين منهم. تركّزت هذه الأسئلة حول الأزمة الأخلاقية التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي، وحول ما إذا كان هذا المجتمع قد تحوّل إلى مجتمع فاشي أو انه يسلك طريقًا تؤدي إلى ذلك[٤٩]. كان من الطبيعي أن نجد مفكرين وأكاديميين ممن نفوا هذا الانتقال واعتبروه غير متحقق في إسرائيل، ولكن مجرد طرح الأسئلة يعكس وجود أزمة.[٥٠]

كانت الأسباب التي فرضت ضرورة الخوض في هذا النقاش كثيرة ومتنوعة، منها ما يتعلّق بموقف المجتمع اليهودي والسلطة من المواطنين العرب وانحدار التعامل معهم إلى مستوى غير معهود من العداء والتهديد بمصادرة الحقوق وإقصائهم عن المشاركة السياسية والدعوة الصريحة إلى تفضيل اليهود في عملية توزيع الموارد، وتقديم سيل من اقتراحات القوانين الهادفة إلى الملاحقة والتضييق عليهم، وحتى موافقة نسبة كبيرة من اليهود الإسرائيليين على احتجازهم في معسكرات اعتقال في فترات الحرب.[٥١] كما ساهم التوجّه «المكارثي» ضد محاضرين جامعيين وكليّات جامعية بكاملها، الذي بدأت تشيعه وتقوده جمعيات أهلية وحركات سياسية يمينية متشدّدة، مدعومة من قبل أوساط حاكمة، مثل حركة زو أرتسينو (هذه بلادنا أو هذه أرضنا)، ساهم في إثارة المخاوف من التدهور نحو مجتمع يحمل ملامح فاشية في إسرائيل.[٥٢] وقد يكون ممّا زاد جدّية هذه المخاوف هو كونها جاءت على خلفية البيئة الاقتصادية والسياسية السائدة التي تكوّنت في السنوات الأخيرة بتأثير التوجّه النيو- ليبرالي وعمليات الخصخصة الشرسة وتركيز الثروات في قبضة عدد صغير من أباطرة المال الإسرائيليين وارتفاع مستويات الفساد وأخلاقياته، واضمحلال قوة اليسار واختفاء النخب القديمة ذات الأهداف والاعتبارات المختلفة نهائيًا. كل هذه العوامل اعتُبرت في نظر البعض جزءًا من العوامل التي تشكِّل الدفيئة التي تنمو داخلها توجهات اجتماعية وسياسية لا تتورّع عن المبادرة إلى سيل من التشريعات المعادية لحقوق الإنسان والأقليات وللقيم الليبرالية وعن اللجوء الى العنف والملاحقة وكم الأفواه.

ويستطيع المراقب للنقاشات التي دارت بين هؤلاء الأكاديميين والمحللين السياسيين، في وسائل الإعلام، أن يجد عددًا من المقالات التي بدأت تطرح أسئلة صادمة، من وجهة نظر الإسرائيليين، حول طبيعة النظام وشكل المجتمع في السنة الأخيرة، أسئلة كان يصعب في الماضي أن تثار في صفوف المفكرين والسياسيين الإسرائيليين، وحتى اليساريين منهم

إجمال

يدل رصد تطور بعض أهم مركبات المشهد الاجتماعي في إسرائيل، في العام ٢٠١٠، على أن وتيرة التغيير في هذا العام لا تختلف عنها في الأعوام الأخيرة من حيث تسارعها البطيء. لا يعني هذا، في حال من الأحوال، استقرار الواقع الاجتماعي على حاله، فثمّة حراك على بعض الأصعدة يغيّر شكل المجتمع الإسرائيلي. فمثلاً، على صعيد التصدعات الأساسية والمساعي المبذولة للتخلص من صورة مجتمع المهاجرين، والانتقال إلى مجتمع تغلب عليه صفات المجتمع المتجانس المستقر اجتماعيا، سياسيًا واقتصاديًا، إلى مجتمع متكافل اجتماعيا، حداثي لا تشكل فيه الانتماءات الاثنية والدينية العصب الأهم والأبرز في صياغة هويته، إلى مجتمع يسعى إلى التمثّل بالمجتمعات الغربية ويحسب نفسه عليها كي ينأى عن المجتمعات العربية المجاورة، مجتمع يتجاوز ظروف تشكله الأساسية كواقع استعماري ويدفع باتجاه تصالح مواطنيه مع الماضي للتمكن من التطور بشكل طبيعي قدر الامكان. ما زال هذا المجتمع يتأثر جرّاء عدد من التصدعات التي تشهد هي الأخرى تغييرات بطيئة ولكنها جذرية، لا سيّما الأساسية منها: التصدع الديني، التصدع الطائفي والتصدع الأيديولوجي.

رأينا أيضًا مواصلة الانتقال إلى النيو ليبرالية والخصخصة بخطى حثيثة رغم نتائج هذا الانتقال على الفئات الفقيرة التي يزداد فقرها عمقًا واتساعًا، في حين يزداد تركيز الثروة في يد عدد صغير من أباطرة المال الإسرائيليين الذين زاد تأثيرهم على الحيز العام، حتى بات ذلك التحالف بين السلطة والثروة يقلق الكثيرين في المجتمع، كما تقلقهم مظاهر الفساد المستشري وتغلغله في مجالات شتّى.

إزاء هذه التطوّرات الاجتماعية المتراكمة تُثار أسئلة حول مستوى المناعة الاجتماعية في إسرائيل في السنوات القريبة القادمة. ويبدو أن مستوى المناعة الاجتماعية، الذي حافظ في السنة الأخيرة على استقرار معين مقارنة بالسنة التي سبقتها، لن يصمد أمام الآثار السلبية التي يخلّفها تراكم الفقر والفساد والانقسامات الاجتماعية التي تأبى الزوال. هذا ناهيك عن أثر التغييرات الجذرية التي تمر بها الدول العربية المجاورة على شعور المجتمع الإسرائيلي بالأمان، وهو مركب أساسي في مؤشر المناعة الاجتماعية.

وتيرة التغيير في هذا العام لا تختلف عنها في الأعوام الأخيرة من حيث تسارعها البطيء.

مواصلة الانتقال إلى النيو ليبرالية والخصخصة بخطى حثيثة رغم نتائج هذا الانتقال على الفئات الفقيرة التي يزداد فقرها عمقًا واتساعًا، في حين يزداد تركيز الثروة في يد عدد صغير من أباطرة المال

الهوامش

١ للمزيد أنظروا آفي بلايخ، مناعة شخصية، مناعة اجتماعية. **موقع nrg معاريف**، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٧

٢ أنظروا التقرير الذي يلخص ويحلل التغييرات التي طرأت على مؤشر المناعة الاجتماعية في اسرائيل خلال عقد كامل (٢٠٠٩-٢٠٠٠)، لدى غابرييل بن دور وآخرون (٢٠٠٩). **المركب الاجتماعي للمناعة الوطنية** (تقرير في أعقاب استطلاع تشرين الأول ٢٠٠٩). مركز دراسة الأمن القومي- جامعة حيفا.

٣ آفي بلايخ، مصدر سابق

٤ انظروا تقرير «**مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠١٠**» الصادر عن مؤتمر سديروت للمجتمع والمعهد الاسرائيلي للديمقراطية. صدر في ايلول ٢٠١٠.

٥ وصل اسطول الحرية إلى المياه الاقليمية الاسرائيلية في ٣١/ ٥/ ٢٠١٠، وقد شاركت فيه ٦ سفن خرجت من تركيا محملة بمئات المتضامنين اضافة إلى كميات كبيرة من الأغذية والمعدات، وكان الهدف كسر الحصار المفروض على غزة. وقد أدت مداهمة الجيش الاسرائيلي لسفن الأسطول والسيطرة عليها إلى قتل ٩ من المتضامنين وجرح ٢٨ منهم، في حين أدت الاشتباكات إلى جرح ١٠ جنود اسرائيليين.

٦ قضية منطقة «هولي لاند» هي قضية تورط عدد من المسؤولين الاسرائيليين رفيعي المستوى في قضية فساد سياسي ومالي بملايين الدولارات. وكانت تلك القضية التي تتعلق أحداثها بالتراخيص اللآزمة لاقامة مشروع سكني كبير في احد أحياء القدس الغربية. وقد سرت اشاعات تقول ان ايهود أولمرت الذي شغل منصب رئيس بلدية القدس عند حصول هذه الفضيحة، في السنوات ١٩٩٥ – ١٩٩٦، متورط فيها، لا سيما ان أحد أبرز المتورطين فيها هو شريك أولمرت في أعماله قبل انتقاله كليا إلى مناصبه البلدية والسياسية العامة وصديقه الشخصي المحامي أوري ميسر. ولكن هذه الشبهات لم تؤكد حتى اليوم.

٧ أنظروا القضايا التي يشتبه أن أولمرت متورط فيها في **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، المشهد الاسرائيلي ٢٠٠٨**، ص. ١٧١. مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٩.

٨ هي وثيقة تناولتها وسائل الاعلام الاسرائيلية في مستهل شهر آب الماضي، تضمنت خطة إستراتيجية لتعيين قائد الجبهة الجنوبية اللواء يوآف غالانت رئيسا للأركان وتشويه سمعة المرشحين الآخرين الذين ينافسونه على المنصب. وقد اعتبرت هذه الوثيقة دليلا على تفشي الفساد وعلى ترهل أخلاق العمل والتعامل حتى في صفوف الجيش.

٩ تقرير «**مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠١٠**». ص. ٢

١٠ Arian، Asher(2005). Social Resilience in Israel، in Nehemia Friedland et. al. The Concept of Social Resilience. Haifa: Technion، PP 10- 35

١١ **تقرير مقياس المناعة ٢٠١٠**، ص. ٢٠

١٢ طرأ انخفاض على هذا الموضوع بنسبة ٣٪ مقارنة بالسنة الماضية و ١١٪ بالنسبة لسنة ٢٠٠٨، على الرغم من الانخفاض المطرد في نسب المتجندين للجيش بين الشباب اليهودي. وكان اللواء آفي زمي، رئيس قسم القوى البشرية في الجيش الاسرائيلي، قد عبّر عن قلق قيادة الجيش ووزارة الدفاع من مغبة وجود «جيش الشعب» على شفير الهاوية بسبب التهرب من الخدمة، حتى ان نسبة المتهربين قد تصل في العقد القادم، حسب تقديرات الجيش، إلى نحو ٤٠٪ من الشبان اليهود. ويستدل من المعطيات الرسمية المتوفرة اليوم ان معدل نسبة التهرب تصل إلى نحو ٣٧٪ من الشبان والشابات في جيل التجنيد. هذا اضافة إلى الانخفاض الكبير في نسب الذين يؤدون واجب خدمة جيش الاحتياط السنوية. (انظروا تصريحات اللواء زمير في **يديعوت احرونوت** و**موقع** ynet في ١٣/ ١/ ٢٠١٠، ومعطيات عن التهرب من الخدمة العسكرية على موقع الانترنت للمنتدى من اجل مساواة الأعباء: www.shivyon.org.il

١٣ انظروا التحريض ضد محكمة العدل العليا وقضاتها، وعلى رأسهم القاضي ادموند ليفي في أعقاب قراره بشأن الخلاف بين التيارات الحريدية بشأن تعليم الفتيات اليهوديات من أصل شرقي في مستوطنة عمانوئيل. موقع **هآرتس** الألكتروني ٢٣/ ٥/ ٢٠١٠

١٤ انظروا تقريرا عن وضع تجنيد اليهود المتزمتين (الحريديم) في 177783/news.walla.co.il/?w=/22 + تصريحات رئيس قسم القوى البشرية في الجيش الاسرائيلي اللواء آفي زمير في منتدى قيسارية الذي ينظمه سنويا المعهد الاسرائيلي للديمقراطية على الموقع الألكتروني الخاص بالناطق بلسان الجيش: dover.idf.il/IDF/News-html.1604/06/channels/today/10. ومن المعروف ان الجمهور العلماني بقيادة بعض الأحزاب السياسية في اسرائيل يدعو دائما إلى فرض التجنيد على اليهود المتزمتين، الذين يرى فيهم هذا الجمهور والأحزاب العلمانية عناصر طفيلية تعيش على حساب غيرها. وهذا عامل توتر رئيس في المجتمع الاسرائيلي منذ سنوات طويلة. أما بخصوص قانون طال الذي جاء ليرتب شأن تجنيد المتدينين المتزمتين وفشله في تحقيق هدفه انظروا مقال كوبي نحشوني: «قانون طال فشل، المطلوب اجراء تعديلات تشريعية واسعة»، **موقع ynet**، ١٦/ ١/ ٢٠١١.

١٥ حول النقاش الذي رافق سن قانون عقد الزوجية لمن هم بدون دين في اسرائيل في تاريخ ١٦/ ٣/ ٢٠١٠ وموقف الأوساط المتدينة المتزمتة من القانون ومن الأوساط التي اقترحته وتلك التي ستستفيد منه،

انظروا: www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3979198,00.html وأيضا حول الأزمة الائتلافية بسبب إصرار حزب «اسرائيل بيتينا» على وضع اقتراح القانون على طاولة الكنيست ومواقف الأحزاب الدينية المتزمتة الرافضة للاقتراح، انظروا **هآرتس** ٩/ ٣/ ٢٠١٠

١٦ حول الاحتجاجات والمظاهرات التي انطلقت ضد ما سمي قانون مخصصات الطلاب في المعاهد الدينية، لا سيما في صفوف الطلاب الجامعيين، انظروا **هآرتس** ٣/ ١١/ ٢٠١٠ ، وتقرير **موقع ماكو** حول الاحتجاجات: www.mako.co.il/news-israel/local/article-76522f31b700c21004.html

١٧ انظروا **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩**، ص. ٢٠١ . و**تقرير المناعة الاجتماعية ٢٠١٠**، ص. ٣٣ .

١٨ انظروا مثلا تصريحات مراقب الدولة عن تفشي الفساد في الحكم المحلي في اسرائيل في أعقاب تقرير شامل أجراه المراقب في هذا الخصوص. صحيفة **غلوبس** ١٣/ ١٠/ ٢٠١٠

١٩ للاطلاع على نتائج التدريج العالمي للفساد لسنة ٢٠١٠ وتدريج الدول انظروا:
www.transparency.org/plicy-research/surveys-indices/gcb/2010/results

وانظروا أيضا تقرير عوفر وولفسون: html.00-www.news1.co.il/archive/001-D-252578

٢٠ الجدول معد من المعطيات الواردة في **مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠١٠**، ص. ٣٨

٢١ انظروا **مقياس الديمقراطية ٢٠١٠**، ص. ٤٠-٤٤ .

٢٢ ويؤكد **مؤشر (مقياس) الديمقراطية** لسنة ٢٠١٠ على ان الجيش ما زال يحظى بأعلى نسبة من الثقة في حين حظيت الأحزاب ووزارات الحكومة على أدنى مستوى من الثقة. ويستدل من المعطيات الواردة في هذا الشأن ان وسائل الاعلام والكنيست تحتلان مكانا متدنيا، كما جاء في **مقياس المناعة الاجتماعية**.

٢٣ انظروا **مؤشر المناعة**، ص. ٤٠-٤٣ .

٢٤ انظروا باروخ كيمرلنغ. **مهاجرون، مستوطنون وأصلانيون**. ص. ١١ - ٢٣

٢٥ في النصف الثاني من شهر آب ٢٠١٠، تظاهرت مجموعات من اليهود المتدينين في انحاء مختلفة من البلاد بحجة تدنيس مقابر اليهود اذا نفذت مشاريع البناء المخططة على أراض تحوي داخلها هياكل عظمية قديمة. جرى ذلك في يافا احتجاجا على بناء مشروع أندروميدا، وفي أشكلون حيث بدأ العمل على اقامة بناء اضافي لمستشفى برزيلاي. وفي مظاهرة أخرى سابقة، شارك فيها ما يقرب من ٧٥٠ من المتدينين في يافا، في شهر حزيران من سنة ٢٠١٠، أصيب ٥ رجال شرطة جرّاء رجمهم بالزجاجات والحجارة. وفي السادس من شهر حزيران ٢٠١٠ نظم بعض المتدينين المتزمتين من حي مئة شعاريم في القدس مظاهرة في الناصرة احتجاجا على اقامة بناية جديدة في مركز المدينة بحجة ان في ذلك تدنيس لمقبرة قديمة.

٢٦ شهدت بداية حزيران ٢٠١٠ مواجهة جادة بين المجتمع الاسرائيلي المتزمت وبين محكمة العدل العليا في أعقاب صدور قرار المحكمة بشأن مدرسة متدينة في مستوطنة عمانوئيل قررت عدم قبول فتيات ينتمين إلى تيار «حريدي» آخر. بعد صدور القرار، عبّر أولياء أمور طالبات التيار الديني الأقوى في المستوطنة عن رفضهم للقرار واستعدادهم لدخول السجن بتهمة تحقير المحكمة، وهذا ما حصل بالفعل. وقد رافق آلاف من اليهود المتزمتين من أماكن مختلفة في البلاد أولياء الأمور في طريقهم إلى السجن، كما اندلعت مظاهرات في مدينتي بني- براك والقدس شارك فيها نحو ١١٠ آلاف شخص. انظروا www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3906723,00.html

وحول موقف الحاخام عوفاديا يوسف، زعيم حركة شاس من هذه القضية ومن قرار المحكمة،

انظروا: www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3906415,00.html وكذلك صحيفة **هآرتس** بتاريخ ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ و ٢٨ حزيران ٢٠١٠

٢٧ يعود قرار المحكمة في هذا الشأن إلى سنة ٢٠٠٨، ولكنه عاد إلى الواجهة في تموز من سنة ٢٠١٠ عندما طرح بعض أعضاء الكنيست من الليكود وكاديما وحزب العمل على طاولة الكنيست اقتراح قانون ينص على انه ابتداء من السنة الدراسية التي تبدأ في أيلول ٢٠١١ يتوقف تمويل المؤسسات التعليمية التي لا تدرس المواضيع الأساسية مثل اللغة الانكليزية والعلوم والمدنيات والتاريخ وبضمنها مؤسسات التعليم الخاصة بالمتدينين المتزمتين (الحريديم)، وتلزم المدارس بتخصيص ٧٥٪ من ساعات التدريس لهذه المواضيع.

٢٨ انظروا تقرير وزارة الصناعة والتجارة والاستخدام: الاستخدام في الوسط المتدين المتزمت (الحريدي)، مميزات، معوقات وحلول مطروحة. أيار ٢٠١٠ .

٢٩ انظروا: «جيش الدفاع الاسرائيلي يصرح بفخر: جندنا مئات المتدينين المتزمتين، والعدد يزداد». تفيد معلومات نشرها الجيش الاسرائيلي ان عدد طلاب المعاهد الدينية الذين انخرطوا في صفوف الجيش وصل إلى نحو ١٠٠٠ منهم ٦٠٠ انضموا في السنة الأخيرة. نشر بتاريخ ٧/ ٥/ ٢٠١٠ على الموقع: www.kikarshabat.co.il

٣٠ في تشرين الأول ٢٠١٠ كادت ان تؤدي أزمة ائتلافية حول مخصصات تدفعها الدولة لطلاب المعاهد الدينية

الحريدية إلى انسحاب الأحزاب من الائتلاف. وقد رضخت الحكومة لضغوط هذه الأحزاب على الرغم من مظاهرات الطلاب الجامعيين وعدد من محاضري الجامعات البارزين ضد سن قانون يتجاوز قرارا لمحكمة العدل العليا يقضي باعتبار هذه المخصصات تمييزا ضد الطلاب الجامعيين من غير المتدينين المتزمتين. حول النقاش والاحتجاجات انظروا: **هآرتس** ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٠ و www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3973675,00.html

www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3978162,00.html انظروا أيضا مقال أييليت هداس ود. أريئيل أيالون حول مواقف المجتمع الاسرائيلي بفئاته ومشاربه السياسية المختلفة من القانون الخلافي بشأن تمويل طلاب المعاهد الدينية دون غيرهم.

www.midgam.com/results/articles/article.asp?ArticleId=50

٣١ حول تاريخ استيطان اليهود الشرقيين في فلسطين، والسياسات التي انتهجتها الدولة تجاههم، وأثر انتقال السلطة إلى حزب الليكود في ١٩٧٧ على حراكهم السياسي، وتنظيمهم السياسي بعد ذلك، انظروا: باروخ كيمرلينغ. **مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون**. ٢٨٢ – ٣٢٢.

انظروا أيضا المنصة النقدية التي يديرها الأكاديميان والناشطان د. يوسي دهان ود. ايتسك سبورطا وهما من أبرز المتابعين النقديين لأوضاع الشرقيين والفئات الفقيرة وقضايا اليسار: www.haokets.org

٣٢ انظروا **مؤشر الديمقراطية ٢٠٠٩**، ص. ٧٤.

٣٣ انظروا:

L.Remennick (2007) Russian Jews on three Continents. New Brunswick, N.J: Transaction Publisher, p.59

٣٤ ينعكس التدني في المكانة الاجتماعية والامكانيات الاقتصادية للمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا في ظروف سكنهم ونسبة الذين يملكون البيوت التي يقطنون فيها وارتفاع مستوى الفقر في صفوفهم قياسا إلى اليهود من المهاجرين القدامى. انظروا نوح ليقين ابشطاين وموشي سميونوف، ٢٠٠٨. «امتلاك البيوت وظروف سكن الفئة الجيلية لمن يبلغون ٥٠ سنة وما فوق في اسرائيل». بيطحون سوتسيالي (الأمن الاجتماعي) ٧٦، ١٥٣– ١٧٣.

٣٥ في سنة ١٩٩٦ ثار غضب اليهود الأثيوبيين في أعقاب فضيحة ابادة وجبات الدم التي تبرع بها يهود اثيوبيون، غالبيتهم مجندون في الجيش، بناء على فكرة مسبقة تربط بين الأثيوبيين وبين انتشار مرض الايدز. نظمت في أعقاب هذا الفضيحة مظاهرة صاخبة شارك فيها نحو ١٠,٠٠٠ منهم، جرح خلالها ٦١ شخصا بينهم ٤١ شرطيا. ومن الجدير بالذكر ان هذا السلوك لم ينتهج حيال أية مجموعة أخرى من المهاجرين اليهود.

٣٦ انظروا باروخ كيمرلينغ، **نهاية حكم «الأحوساليم»**، ٢٠٠١، ص ٧١–٦٣.

٣٧ المصدر السابق، ص. ٦٩.

٣٨ انظروا بعض المعطيات حول اليهود الأثيوبيين في سوق العمل وفي جهاز خدمة الدولة على الموقع: _____ناقص_____

٣٩ انظروا معطيات دائرة الاحصاء الرسمية في اسرائيل: http://news.nana10.co.il/Articles/?ArticleID=677918

٤٠ انظروا التقرير الصادر في حزيران ٢٠١٠ عن تشغيل العمال الأجانب في إسرائيل، على موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: www.idi.org.il

٤١ أحد المقاييس التي فحصها مؤشر الديمقراطية لسنة ٢٠١٠ للتحقق من مستوى التقارب أو التنافر بين فئات مختلفة، أبرزها الفئات التي تناولناها أعلاه، هو درجة الاستعداد للسكن بالقرب من أناس ذوي أصول أو مميزات اجتماعية أو ثقافية مختلفة (وقد تطرق السؤال عن هذا الموضوع إلى الفئات التالية تحديدا: عائلة عربية؛ ذوي اعاقات عقلية؛ مرضى نفسيين تجرى اعادة تأهيلهم عبر دمجهم في مجتمعهم؛ مهاجرين من أثيوبيا؛ يهود لا يلتزمون بأحكام قدسية السبت وأيام الأعياد اليهودية؛ مهاجرين من روسيا؛ متدينين متزمتين؛ مستوطنين سابقا (الذين تم اخلاؤهم من قطاع غزة بعد فك الارتباط)؛ زوج من المثليين جنسيا وعمال أجانب). أجاب ما يزيد عن ٥٠٪ من المستجوبين مصرحين بأن السكن قرب أي من هذه المجموعات لا يعتبر مصدرا للازعاج، ولكن اجابات الباقين دلت على مستوى منخفض من التسامح والقبول بمبدأ التعددية وهي انعكاسات التصدعات في المجتمع الاسرائيلي. ٤٦٪ أجابوا بأن وجود عائلة عربية في الجوار يزعجهم، ٣٩٪ يزعجهم وجود مرضى نفسيين يسكنون قريبا و ٣٩٪ ينزعجون من وجود عمال أجانب، ٢٣٪ ينزعجون من سكن متدينين يهود متزمتين في جوارهم. أما بالنسبة لاقامة المهاجرين الاثيوبيين فكانت نسبة المنزعجين من سكنهم قريبا ١٧٪ ومن المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي ٨٪ ومن المستوطنين سابقا ١٠٪.

٤٢ ويعادل خط الفقر، في اسرائيل، في سنة ٢٠٠٩، ٢٢٦٨ شيكلا للفرد الذي يعيش وحيدا، ٣٦٢٩ شيكلا لعائلة مكوّنة من شخصين متزوجين، ٤٨٠٩ شيكل لعائلة من ٣ أنفار، و ٥٨٠٧ شيكل لعائلة من ٤ أنفار. ويرتفع هذا الرقم مع ارتفاع عدد أفراد العائلة، كما هو واضح.

٤٣ أنظروا تقرير الفقر للعام ٢٠٠٩، الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني، ص. ١٥.

٤٤ أنظروا تقرير الفقر للعام ٢٠٠٩، ص. ٢٢-٢٤.

٤٥ انظر الجدول رقم ٦ ص. ٢٤ في تقرير الفقر

٤٦

٤٧ **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩**، ص. ١٥٦

٤٨ منظمة لتيت، **التقرير البديل عن الفقر** ص. ٤

٤٩ أنظروا مقال زئيف شطيرنهال «مجتمع يتفكّك». **هآرتس** ٩/ ٧/ ٢٠١٠.

٥٠ أنظروا مقال شلومو أفينيري، «فاشية؟ مثير للضحك». **هآرتس** ١٥/ ١١/ ٢٠١٠؛ ومقال ألكس يعقوبسون، «تقرير عن تطوّر الفاشية». **هآرتس** ٤/ ١١/ ٢٠١٠

٥١ للمزيد حول التطوّرات في علاقة إسرائيل بالفلسطينيين المواطنين فيها، أنظروا الفصل: الفلسطينيون في إسرائيل» في هذا التقرير الاستراتيجي.

٥٢ للمزيد حول التطورات السياسية والنقاشات الأيديولوجية في هذا الشأن، أنظروا الفصل: المشهد السياسي الإسرائيلي في ٢٠١٠، في هذا التقرير الاستراتيجي.